جامعة أحمد دراية أدرار
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم الاقتصادية

شعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت عنوان

أثر تراكم رأس المال الإجمالي على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية للفترة 1980-2018

من إعداد الطالبتين

باعلي فاطيمة

حنين حورية

لجنة المناقشة

الرقم	الإسم واللقب	الرتبة	الصفة
01	صديقي عبد الكريم	أستاذ مساعد (أ)	رئيساً
02	لمطوش لطيفة	أستاذ محاضر (أ)	مشرفاً
03	مومن عبد الكريم	أستاذ محاضر (أ)	مناقشاً

الموسم الجامعي: 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

اهدي ثمرة جهدي للذي فطرني ومن عليا بنعمه الجمة وبفضله العظيم الأحد الصمد له الحمد حمدا كثيرا ينبغي لجلال وجهه ولعظيم سلطانه فلله الحمد حتى يرضى

اهديه إلى جدي وجدتي باعلي عائشة مباركة وباعلي محمد رحمة الله عليهما

كما اهدي هذا العمل المتواضع إلى الذي تعب من أجلي وطالما شجعني مثلي الأعلى أبي الغالي باعلي حسان وإلى من ربتني بين يديها وجنة الفردوس تحت قدميها إلى من رضائها فرحتي وحزنها دمعتي أمي الحبيبة غنجوري ميمونة

إلى كل أخواتي كل باسمه حليمة ومريامة وإخواني عبد الفتاح ونور الدين وأسامة

إلى جميع الأهل والأحباب و الأصحاب الذي كان دعائهم رفيق لي وإلى جميع زملائي في الدراسة

إلى من قاسمت معي هذا العمل المتواضع حورية

إلى كل من علمني حرفا وأنار لي طريقي

إلى كل من لم يذكرهم قلمي و لم ينساهم قلبي

فاطيمة

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

« كن عالما فان لم تستطع فكن متعلما فان لم تستطع

« فاحب العلماء فان لم تستطع فلا تبغضهم

اهدي ه ذا العمل إلى كل من كانو لنا عونا في بحثنا هذا ونورا يضيء الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقنا أبي حفظه الله

إلى التي غمرتني بدفء حنانها وعطفها إلى التي رافقت دعواتها كل خطوة من خطوات حياتي إلى أمي الغالية حفظها الله لي ما حييت

إلى جدتي التي طالما غمرتني بطيبتها واسقتني من حنانها الكؤوس وساندتني بدعائها أطال الله في عمرها

إلى من زرع التفاؤل في دربي وقدم لي كل المساعدات والتسهيلات والمعلومات زوجي حفظه الله والى ثمرة حياتي أولادي سناء ومعتصم بالله ونذير

كما اهديها إلى كل أفراد عائلتي كل باسمه فاطمة الزهراء، كلثوم، سمية، عبد المالك، إسماعيل، والعيد

إلى كل صديقاتي بالدرب الجامعي خاصة كريمة، يمينة، فاطمة وأم الخير

إلى من قاسمت معي هذا العمل المتواضع "فاطيمة"

إلى كل تلاميذه السنة الثانية ماستر علوم اقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

فاركب الصعب كي تفوز بنجح ان في نيلك النجاح فلاحا

حورية

كلمة شكر

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى

من جميل الصنع الاعتراف لأهل الفضل بفضلهم.

إلى من وجب له الشكر والحمد والثناء

نشكر كل من ساعدنا في انجاز هذا العمل المتواضع

الاستاذة **"لطوش لطيفة"** على تعبها معنا

الإخوة الأفاضل انس الباتول عبد الله الساسي مراد

إلى كل من دعمنا ولو بفكرة ولو بكلمة طيبة

***فاطيمة* حورية**

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	
الشكر والعرفان	
الفهرسة	III -II -I
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	V
قائمة المختصرات والرموز	VI
مقدمة	أ- ب- ج
الفصل الأول: الإطار المفاهمي لتراكم رأس المال الإجمالي والنمو الاقتصادي	
تمهيد	04
المبحث الأول: تراكم رأس المال الإجمالي والنمو الاقتصادي	05
المطلب الأول: الإطار النظري لتراكم رأس المال الإجمالي	05
المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي	14
المطلب الثالث: الادبيات النظرية لتراكم راس المال الإجمالي	20
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	22
المطلب الأول: الدراسات الوطنية	22
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	23
المطلب الثالث:ملخص الدراسات السابقة ومساهمة البحث	25

خلاصة الفصل	26
الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر تراكم رأس المال الإجمالي على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1980-2018	
تمهيد	27
المبحث الأول: تحليل النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1980-2018	28
المطلب الأول: تحليل تراكم رأس المال الإجمالي خلال 1980-2018	28
المطلب الثاني: تحليل واقع النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2018	38
المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر تراكم رأس المال الإجمالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1980-2018	42
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول القياس الاقتصادي	42
المطلب الثاني: توصيف البيانات ومنهجية الدراسة	45
الطلب الثالث: تحليل وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية	54
خلاصة الفصل	56
الخاتمة	59
قائمة المراجع والمصادر	61

الرقم	العنوان	الصفحة
الجدول رقم (I-01)	بعض مؤشرات قياس تراكم رأس المال الإجمالي	10
الجدول رقم (I-02)	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	14
الجدول رقم (II-01)	نمو الاحتياطي في الجزائر في الفترة من 1980- 1985 الوحدة (الاحتياطي: مليون برميل)، (الإنتاج: ألف برميل يوميا)	28
الجدول رقم (II-02)	تطور ادخار القطاع العائلي في الفترة (1980-2011) الوحدة: (مليون دج)	29
الجدول رقم (II-03)	تطور الجباية العائدة للدولة في الفترة (1993- 2000) الوحدة (مليون دينار)	30
الجدول رقم (II-04)	حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر من 1991-2011 الوحدة (مليار دولار)	31
الجدول رقم (II-05)	الصادرات الجزائرية المغربية بين 2000-2013 الوحدة: مليون دولار	33
الجدول رقم (II-06)	نسبة تراكم رأس المال الخام من الناتج المحلي الخام الوحدة (%)	34
الجدول رقم (II-07)	تطور الإيرادات المالية (من الميزانية العامة %) خلال الفترة 2016- 2017	37
الجدول رقم (II-08)	توصيف بيانات الدراسة القياسية للفترة 1980- 2018	45
جدول رقم (II-09)	نتائج اختبار ديكي فولر المعدل ADF لجذر الوحدة	50
الجدول رقم (II-10)	اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأجل	51
الجدول رقم (II-11)	مقدرات معلمات طويلة الأجل	52
الجدول رقم (II-12)	نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج الـ (ARDL)	52

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل رقم (I-01)	التسلسل الزمني لأهم النظريات المفسرة للعلاقة بين التراكم الرأسمالي والنمو الاقتصادي	20
الشكل رقم (II-01)	إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر خلال 1980-2018	35
الشكل رقم (II-02)	تطور معدلات تراكم رأس المال الإجمالي خلال الفترة من 1980-2018	46
الشكل رقم (II-03)	تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1980- 2018	47
الشكل رقم (II-04)	المجموع التراكمي للبواقي للنموذج المقدر	53
الشكل رقم (II-05)	المجموع التراكمي لمربعات البواقي	54

مقدمة

يعتبر النمو والتنمية من أهم المقاصد ل كل البلدان والسبيل الوحيد للخروج من ضائقة التخلف الاقتصادي، ومن هذا المنطلق وضعت هذه الدول نصب أعينها كيفية جعل رأس مالها ينمو بشكل مستمر ومتزايد من أجل مواجهة الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية، ومن أجل مواكبة العالم المتقدم فتراها تحاول جاهدة لتوسيع رأس مالها والبحث عن السبل التي تمكنها من رفع القيمة المضافة ، حيث أصبحت هذه المسألة عملية مهمة لكافة أقطار المعمورة فهي لا تخص دول دون غيرها ، فكل الدول تسعى وراء مشاريعها الى تطوير وتوسيع رأس مالها، وزيادة المردودية وتجنب التبذير وادخار الأموال لإنشاء مشاريع استثمارية جديدة أو توسيع مشاريع الاقتصاد والتغلب على مشكل المديونية الخارجية ، فلا يمكن أن يكون نمو اقتصادي دون أن يكون تراكم رأسمالي في الدولة، فالنمو يحتاج إلى رأس المال من أجل توظيفه واستثماره في مشاريع تؤدي الى توسيع القاعدة الإنتاجية وأن استمرار تحقيق معدلات نمو اقتصادي على امتداد فترات طويلة يحتاج الى جهود كبيرة تشمل تهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لإنجاح العمليات الاستثمارية وتحقيق القيمة المضافة في جميع القطاعات وتوسيع العملية الإنتاجية والاستثمارية وتحصيل تراكم رأس مالي حقيقي.

والجزائر كغيرها من الدول أولت اهتماما خاصا بالمورد المالي والبحث عن طرق توسيعه وتنميته، وذلك من خلال تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية والقيام ببرامج تنموية هادفة، فقد تواصلت عمليات ضبط قوانين المالية وتشجيع عمليات تحصيل الجباية الضريبية وتحفيز الادخار العائلي من أجل تكوين رأسمالي يساهم في تمويل برامج الاستثمار، هذا إلى جانب اصلاح النظام المصرفي من أجل الحرص على تعبئة الودائع من الجمهور والمؤسسات الاقتصادية، وتحقيق مورد هام للدورة الاقتصادية مما يمكن من زيادة القيمة المضافة وتحقيق تطور في الناتج الداخلي الخام، إضافة الى الحرص على تكوين رأس مال ثابت باعتباره قاعدة أساسية ترتكز عليها عملية تراكم رأس المال الإجمالي.

الإشكالية

وبناءا على ما سبق تبرز معالم الإشكالية الرئيسية كالتالي:

ما أثر تراكم رأس المال الإجمالي على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

تتفرع هذه الإشكالية الى الإشكاليات الفرعية التالي

- ما هي أهم مؤشرات قياس تراكم رأس المال؟
- فيما تتمثل طرق قياس النمو الاقتصادي؟
- ما هي الدراسة القياسية المتبعة و ما هي المنهجية المتبعة فيها؟

- ما هي النتائج المتوقع الحصول عليها في هذه الدراسة؟

فرضيات الدراسة

لمحاولة الإجابة عن الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، تم صياغة الفرضيات التالية:

- يقاس تراكم رأس المال بعدة مؤشرات منها تكوين رأس المال الثابت وإجمالي القيمة المضافة وإجمالي الادخار العائلي والناتج المحلي الإجمالي.
- يحتسب النمو الاقتصادي بالناتج المحلي الاجمالي والدخل الفردي الحقيقي .
- ان افضل النماذج لهذه الدراسة هو نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع.
- من المتوقع النتائج ستكون محققة في كل الاختبارات.

أهمية الدراسة

تتجلى أهمية هذه الدراسة في أن الجزائر كباقي الدول النامية تحتاج إلى نمو اقتصادي قوي ومستمر يغير لها الاعتماد شبه الكلي على قطاع المحروقات ويمكنها من الاعتماد على ركيزة إنتاجية أساسية وقوية، تمكنها من تحقيق تراكم رأسمالي مستمر يسهم في تمويل الاقتصاد بشكل دائم.

أهداف الدراسة

تتجلى أهداف هذا الدراسة في النقاط التالية:

- التعرف على النظريات الاقتصادية المؤطرة لعلاقة التراكم الرأس مالي بالنمو الاقتصادي.
- تحليل عناصر التراكم الرأس المالي في الجزائروالنمو الاقتصادي.
- معرفة درجة تاثير تراكم راس المال الإجمالي على النمو الاقتصادي.

دوافع اختيار الموضوع

إن المبرر الأساسي لاختيار هذا الموضوع ليكون مجالا للبحث هو الرغبة في البحث في موضوع من المواضيع الاقتصادية الراهنة، معرفة درجة العلاقة بين تراكم رأس المال والنمو الاقتصادي في وضع الجزائر.

حدود الدراسة

أثناء معالجة هذه الدراسة والمتمثلة في أثر تراكم رأس المال الإجمالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، يمكن أخذ بعض النقاط المتعلقة بالإطار الزماني والمكاني لهذه الدراسة.

- يتحدد الإطار المكاني لهذه الدراسة في الجزائر.
- يتحدد الإطار الزماني لهذه الدراسة في الفترة 1980- 2018.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الدراسة قد تتعرض لبعض السنوات السابقة لهذه الفترة كلما دعت ضرورة التحليل لذلك.

منهج الدراسة

للإجابة على إشكالية هذه الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي في الجانب النظري عند التعرض للمفاهيم حول التراكم الرأس مالي والنمو الاقتصادي ثم تم استخدام المنهج التحليلي وذلك لدراسة أثر تراكم رأس المال الإجمالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، الى جانب المنهج تحليلي باسلوب قياسي وكمي وذلك لقياس الأثر الناتج عن علاقة التراكم الرأسمالي بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980- 2018.

صعوبات البحث

إن أهم الصعوبات التي تلقينها أثناء دراستنا هي نقص المعلومات في هذا الموضوع خاصة فيما يتعلق بالجزائر، مما صعب علينا معالجة الموضوع فاغلب المعلومات عن التراكم الرأسمالي كانت ضمن إحصائيات البنك الدولي والتي جاءت في شكل تقارير، الى جانب صعوبة اللقاءات الشخصية بسبب الوضع الصحي الراهن.

هيكلة الدراسة

تبعا لطبيعة الموضوع واستنادا لطريقة ايمراد تم تقسيم البحث إلى فصلين أساسيين، أين يتناول الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي لتراكم رأس المال والنمو الاقتصادي والذي يتضمن مبحثين أساسيين ففي المبحث الأول يتم التعريف بمفاهيم التراكم الرأسمالي والنمو الاقتصادي ومؤشرات قياسهما وأهم النظريات الاقتصادية التي تدرس العلاقة بين ا لنمو الاقتصادي والتراكم الرأسمالي ، أما المبحث الثاني يشمل الدراسات السابقة حول العلاقة بين التراكم الرأس مالي والنمو الاقتصادي . بينما الفصل الثاني فيتضمن الجانب التطبيقي من هذه الدراسة حيث يتناول المبحث الأول فيه تحليل واقع تراكم رأس المال والنمو الاقتصادي في الجزائر، أما المبحث الثاني فيحتوي على الدراسة القياسية لأثر تراكم رأس المال على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980- 2018 ثم مناقشة النتائج المتحصل عليها.

الفصل الأول

الإطار المفاهمي لتراكم رأس المال الإجمالي والنمو الاقتصادي

تمهيد:

يعتبر تراكم رأس المال الإجمالي محفز قوي لزيادة الاستثمارات أو استغلال الأصول المالية، فهو يهدف الى إنشاء رؤوس أموال جديدة وتوسيعها، كما يبين مدى أهميته بارتباطه بالسياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة، وكذا استغلال الموارد لتحقيق أعلى العوائد وتوسيع قدرة الاقتصاد على النمو باعتباره الهدف الأساسي لأي سياسة اقتصادية . يتناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي لتراكم رأس المال والنمو الاقتصادي من خلال عرض المفاهيم المرتبطة بهذه المصطلحات الى جانب أدبيات الدراسة حول العلاقة بين تراكم رأس المال والنمو الاقتصادي ومسح للدراسات السابقة وهذا في مبحثين منفصلين متتابعين حيث يتناول

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول تراكم رأس المال الإجمالي والنمو الاقتصادي

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول تراكم رأس المال الإجمالي والنمو الاقتصادي

يأخذ كل من تراكم رأس المال والنمو الاقتصادي اهتماما واسعا في المجال الاقتصادي، فيما يلي سيتم التطرق إلى المفاهيم النظرية المتعلقة بكل منهما مع الإشارة إلى بعض المؤشرات والنماذج التي تستخدم لقياس تراكم رأس المال والنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: الإطار النظري لتراكم رأس المال الإجمالي

فيما يلي سيتم التعريف بمفهوم تراكم رأس المال الإجمالي ومؤشرات قياسه، وقبل هذا سيتم الإشارة الى مفهوم رأس المال وأشكاله.

أولا: مفهوم رأس المال وأشكاله

لرأس المال عدة مفاهيم وأشكال والتي سيتم التطرق لها فيما يلي:

1 -مفهوم رأس المال

إن أساس العملية الاستثمارية وموردها هو رأس المال الذي يمكن تعريفه كما يلي:

- التعريف الأول: يتمثل رأس المال في سلع تستخدم لإنتاج سلع أخرى وذلك عن طريق الاستثمارات أو التجهيزات حيث يشمل رأس المال مخزون المجتمع من الآلات والموانئ والمعدات والبنى التحتية وغيرها من البنى الأساسية التي تساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع[1].
- التعريف الثاني: كما عرفه كارل ماركس على أنه مصطلح يتكون من كلمتين الرأس وهو الشيء الرئيسي والمال وهو ما يتم ادخاره وتجميعه من الدخل سواء كان ذلك على شكل نقود سائلة ومودعة في المصارف أو كان على شكل موجودات ذات قيم يتم الاحتفاظ بها من أجل إنشاء نشاط اقتصادي وتجاري يهدف إلى تحقيق الربح أو الأعمال الإنسانية[2].

---

[1] ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر1989- 2012**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر، دار المنظومة، اطلع عليه بتاريخ 2020/05/10، متوفر على الرابط https//www.univ_bouira.Dz 2014- 2015، ص 13.

[2] كارلو كافيرو، **ملخص رأس المال لكارل ماركس**، الفصل التاسع، دار النشر الكلب الأحمر، إيطاليا، 2008، أطلع عليه يوم 2019/12/20 على الساعة 20:18، متوفر على الموقع https//m.marefa.org، ص 01.

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن تعريف رأس المال على أنه التجهيزات، الأدوات، المواد والأموال المجمعة من الدخل أو الادخار لاستخدامه في أي نشاط اقتصادي أو عملية استثمار لاحقة.

2 -أشكال رأس المال

يتجسد رأس المال في أشكال عديدة تتمثل في:

أ- رأس المال الثابت: ويعبر عن المال الذي لا تنتهي منفعته الاقتصادية باستعماله مرة واحدة أو مرات قليلة بل يمكن استخدامه عدة مرات في الإنتاج ويشتمل على وسائل العمل والمواد الأولية وغيرها.

ب- رأس المال المتحرك: منفعته تنتهي باستخدامه مرة واحدة أو مرات قليلة ويتمثل في قيمة قوة العمل أي الأجر فالعامل هو الذي ينتج أجره من عمله وينتج فائض القيمة التي تسمى مردود رأس المال.

ج- رأس المال الكلي: يشمل كافة المواد والوسائل والأدوات والأيدي العاملة الثابتة والمتحركة التي تدخل في دورة اقتصادية كاملة[1].

ثانياً: تراكم رأس المال

إن رأس المال لا يكون له أثر قوي دون أن يكون الهدف من استخدامه الحصول على رأس مال أوسع ومتراكم للمساهمة به في النشاط الاقتصادي، فيما يلي سيتم عرض ماهية تراكم رأس المال ومصادره.

1 -مفهوم ومصادر تكوين رأس المال

يعد تراكم رأس المال من أهم الموارد المعتمد عليها في الدورة الاقتصادية والتنموية

أ -مفهوم تراكم رأس المال: لتراكم رأس المال مفاهيم عديدة ومصادر أساسية نذكر منها:

- التعريف الأول: هو التحويل الاسترجاعي لفائض القيمة التي تحصلت عليها عن طريق تحقيق وقت العمل الضروري لإعادة الإنتاج[2].

[1] كارلو كافيرومرجع سبق ذكره، ص 3.

[2] محمد العربي ساكل، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، دار الفجر، القاهرة، 2006، ص 68.

- التعريف الثاني: عرف البنك الدولي تراكم رأس المال على أنه " الزيادة في الأصول من الاستثمارات أو الأرباح إذ يمكن للأفراد والشركات تجميع رأس المال من خلال الاستثمار الذي يساهم في قاعدة رأس المال ، كما يعد تراكم رأس المال نتاج الاستثمار الرأسمالي ويتزايد مع العائد من الاستثمار حيث يمكن تجميع رأس المال بعدة طرق تتضمن الاستثمار والادخار الاستثماري والإيجار والفائدة أو الأرباح الرأسمالية[1].
- التعريف الثالث: عرف كارل ماركس تراكم رأس المال على أنه " عملية تحويل جزء من فائض الإنتاج الاجتماعي إلى قوى إنتاجية جديدة"، أو هو تحويل جزء من القيمة الزائدة المتراكمة إلى رأس مال ثابت ومتغير بشكل مستمر ودوري[2].

بناءًا على ما سبق نستنتج أن تراكم رأس المال هو عملية تحويل جزء من الأرباح الاستثمارية لتحقيق أرباح استثمارية إضافية بشكل مستمر.

ب- مصادر تكوين رأس المال

إن عملية تكوين ر أس المال تبدأ من ادخار الأسر وذلك بتحويل ر أس المال باستخدام الموارد الإنتاجية الى رأس مال أوسع والذي يزيد من مردود العمل الإنتاجي، ومع تطور عملية الإنتاج تتولد ما يسمى بالقيمة المضافة وهذه المصادر يمكن تجزئتها الى صنفين هما:

- **التصنيف الأول**

هناك من المفكرين من يصنف مصادر رأس المال الى داخلية وخارجية وهناك من يصنفها ادخار واستثمار وهي على النحو الآتي:

✓ **مصادر داخلية:** وهي بدورها تنقسم الى مصادر التمويل الذاتي ومصادر التمويل الغير مباشر والتمويل عن طريق إصدار السندات كما يلي

- مصادر التمويل الذاتي: وهي عبارة عن استخدام الأرباح الصافية المحتجزة وإعادة تثميرها في الاقتصاد.

- مصادر التمويل غير المباشر: وذلك بالحصول على المال من الآخرين على شكل مساهمات أو قرض وعادة تلعب المصارف دور الرابط بين الادخار والاستثمار عن طريق:

- تجميع المدخرات الصغيرة وتحويلها إلى طالبي رأس المال للاستثمار: من القطاعين العام والخاص.
- إصدار أسهم جديدة تطرحها في السوق المالية: يمكن للمكتتب بها الحصول على أرباح سنوية.

---

[1] البنك الدولي، **مصادر تراكم رأس المال الإجمالي عند البنك الدولي**، ترجمة وتعريف مصطلح ، اطلع عليه في 2020/05/24، متوفر على الموقع CapitalAccumulationMeemapps.com.

[2] اعتصام الشكرجي وإبراهيم محسن عجيل، **الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدول** ، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن عمان، 2015، ص 142.

- إصدار سندات: حيث يعتبر المكتتب بسندات الدين مقرض للمؤسسة.

✓ **مصادر خارجية:** إما قروض مباشرة من دولة لدولة أو غير مباشرة من السوق المالي أو الهبات.

- **التصنيف الثاني:** ويصنف لذلك الى ادخار واستثمار

✓ الادخار: ويقصد به الجزء غير المستهلك من الدخل من قبل الأفراد أو الجماعات كعنصر اقتصادي ليوجه إلى الاستثمار وتحويله الى رأس المال.

✓ الاستثمار: ويقصد به تحويل المدخرات النقدية الى أصول رأسمالية بصورة مباشرة أو غير مباشرة والى الآلات ومباني ومواد أولية وغيرها والتي تساهم في عملية الإنتاج، وتنقسم إلى[1]:

- **استثمارات محلية:** وتتمثل في الاستثمارات في السوق المحلي بغرض تحقيق عائد اجتماعي يتمثل في القيمة المضافة للناتج القومي.
- **الاستثمارات الحقيقية أو المادية** : أي استخدام الأصول المادي ة والتي لها علاقة بالطبيعة والبيئة والمقومة اقتصاديا وتوفر الأمان مقارنة مع الاستثمارات الأخرى.
- **الاستثمارات المالية:** هي الاستثمارات في الأصول المالية التي يتم تداولها في السوق المالي ، وعليه فإن عملية الاستثمار هي عملية لها أبعاد سامية ورؤية مستقبلية تتطلب خبرات فاعلة ومهارات تجعلها تتطلع على كل ما هو جديد لضمان وسلامة تنمية المال.
- **الاستثمارات الخارجية:** يقصد بها الاستثمارات المتواجدة في السوق الأجنبي وهي جميع الأموال المستثمرة خارج الدولة بغرض تحقيق عائد متوقع.

2- متطلبات وتقديرات تراكم رأس المال : من أجل أن ينمو رأس المال ويتكاثر يحتاج الى متطلبات للوصول الى التراكم المطلوب وعندها يتم تقديره وذلك كما يلي[2]:

أ -متطلبات تراكم رأس المال:

يتطلب تراكم رأس المال عدة عوامل يجب توفرها نذكر منها:

- **زيادة عدد اليد العاملة** أي لابد من زيادة عدد العمال لتحويل جزء من المردود الى رأس مال.
- **تنظيم إعادة الإنتاج الرأسمالي** والتي يهدف من وراءها الى تواصل واستمرارية عملية إعادة الإنتاج.
- **زيادة أجور العامل بشكل طبيعي** ما لم يؤثر على تراكم رأس المال.
- **تحويل جزء من المردود السنوي** الى رأس مال ثابت وجزء أخر إلى رأس مال متحرك[3].

---

[1] رعد مجيد العاني، **مفهوم الاستثمار ومكوناته وعناصره**، ملخصات الأسواق المالية، 2019، اطلع عليه في 2020/03/18، متاح على الرابط https://university tifestyle، ص 5-6-7.

[2] خالد مصطفى قاسم ، **الطاقة الاستيعابية للاستثمار بين التقويم واستراتيجيات التصنيع** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 45-46.

[3] كارلو كافيرو، مرجع سبق ذكره، ص 8.

ب -**تقديرات تراكم رأس الم ال:** إن تقدير الكثير من مكونات رأس المال على أنها تمثل صافي القيمة الحالية لعدد كبير من المنافع والذي يمكن أن يحققه رأس المال بمرور الزمن والذي يصنف الى عدة أصناف منها:

- **رأس المال غير الملموس:** ويتمثل في العمالة الخام بالنسبة لرأس المال البشري ونوعية المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، ولكذلك يقصد به مخزون المهارات والمعارف البشرية حيث يمثل النصيب الأول من إجمالي تراكم رأس المال في بعض الدول ، حيث تحتل الدول الغنية المقام الأول بفضل شعوبها وخبراتها وجودة المؤسسات التي تدعم نشاطاتها.
- **رأس المال الطبيعي:** هو مجموعة قيم الثروات غير المتجددة كالنفط والغاز الطبيعي والفحم والمواد المعدنية والمناطق التي تم كساؤها بالأشجار ، وهو يمثل نصيب كبير من إجمالي الثروة حيث تحسب قيمة مخزون الموارد الطبيعية استنادا من بيانات المخزون المادي منها بكل دولة أي الفرق بين إجمالي الثروة والمخزونات المنتجة والطبيعية.
- **رأس المال المنتج:** ويمثل قيم المكنات والمعدات والمباني بما فيها البنى التحتية والأراضي والمناطق الحضرية، ويتم قياسه من بيانات الاستثمار التاريخية عن طريق نموذج الجرد الدائم.
- **رأس المال المالي:** ويشمل إجمالي الاحتياطات بما فيها الذهب بالأسعار الجارية والائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، إذ يحسب كنسبة من إجمالي الناتج المحلي ولكذلك المعروض النقدي بمعناه الواسع وأسعار الفائدة على عمليات تحصيل الودائع وعلى الإقراض وصافي التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر وغيرها[1].

3 -**بعض مؤشرات ونماذج قياس تراكم رأس المال الإجمالي**

فيما يلي سيتم عرض بعض المؤشرات والنماذج الاقتصادية المستخدمة لقياس تراكم رأس المال الإجمالي

أ. **بعض مؤشرات قياس تراكم رأس المال الإجمالي**

يمكن قياس التراكم الرأسمالي مثل أي متغير آخر و ذلك بالاعتماد على الزيادة في قيمة المخزون الرأسمالي باستحضارها من قوائم الميزانية العامة وميزان المدفوعات القومي ومجموعة الإحصاءات للأموال من البنك المركزي، والتي تشمل على عدة مؤشرات قياسية نصنفها في الجدول التالي:

[1] ا لبنك الدولي، **أين تكمن ثروة الأمم؟** ، الطبعة العربية مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، واشنطن، اطلع عليه في2020/01/03، متاح على الموقع http://al.manshour.org، 2008، ص 47، بتصرف.

الجدول رقم (I-01): بعض مؤشرات قياس تراكم رأس المال الإجمالي

الرقم	المؤشر	قياسه
1	إجمالي الدخل القومي بالقيمة الحالية بالدولار الأمريكي	إجمالي القيمة المضافة للمنتجين المقيمين+ الضرائب على المنتجات – إعانات الدعم
2	الناتج المحلي الإجمالي	إجمالي القيمة المضافة+ الضرائب–دعم المنتجات
3	إجمالي الاحتياطات	قيمة الذهب+حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي
4	إجمالي الادخار	إجمالي الدخل –إجمالي الاستهلاك + صافي التحويلات
5	إجمالي تكوين رأس المال	إجمالي النفقات على الأصول الثابتة+صافي التغيرات في مستوى المخزونات
6	القيمة المضافة من قطاعي الزراعة والصناعة	إجمالي المخرجات من القطاع– المدخلات الوسيطة
7	إجمالي القيمة المضافة	إجمالي تكوين رأس المال+ الاستهلاك النهائي+الصادرات– الواردات
8	واردات الطاقة	كمية استهلاك الطاقة –الكمية المنتجة من الطاقة
9	السيولة	قيمة إجمالي الأسهم في السوق المالي/الناتج المحلي الإجمالي&
10	الاستثمار الأجنبي المباشر	صافي الاستثمارات الجديدة –الاستثمارات التي يتم سحبها من قبل المستثمرين الأجانب.+
11	رأس المال البشري	الموارد البشرية المؤهلة+ تدفقات الخدمات الإنتاجية التي تقدمها
12	إجمالي تكوين راس المال الثابت	الإنفاق على حيازة السلع الرأسمالية الجديدة + التجديدات والتحسينات التي تجرى على السلع القائمة €
13	ثروة أصول الأسر	مجموع إحصاءات الدخل والإنفاق على معيشة الأسر خلال فترة حسابية معينة

المصدر:من اعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي قاعدة بيانات برنامج المقارنات الدولية&-المعهد العربي للتخطيط كتاب **التمويل والنمو** :شواهد تطبيقيةعلى الساعة 19:40.سنة 2016ص8 بتصرف.+-دليل الإحصاءات وملفات البيانات وصندوق النقد الدولي .**مؤشر الأمم المتحدة** للتجارة والتنمية بتصرف

هذه المؤشرات تعتبر نسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وبعضها نسب من إجمالي استخدام الطاقة مثل مؤشرات واردات الطاقة، حيث تستخدم هذه المؤشرات في حساب قيمة التراكم الرأسمالي الإجمالي.

ب. نماذج قياس تراكم رأس المال الإجمالي:

الى جانب هذه المؤشرات هناك بعض النماذج الاقتصاديةلقياس تراكم رأس المال نذكر منها:

✓ **نموذج هارود–دومار :** في تقدير رأس المال الابتدائي حيث اعتمد في طريقته على تقدير معدل رأس المال الى الناتج ICOR واستنادا الى فرضية ثبات معامل ICOR في الأجل الطويل وذلك لاستبعاد أثر الصدمات القصيرة الأجل وكانت معادلته في الفترة N الى N+1 كما يلي[1]:

$$\mathbf{ICOR}= \frac{\sum_{t=1}^{n} I}{\mathbf{GDP(N+1)-GDP(N)}}$$

حيث:

ICOR: المعدل المتزايد لرأس المال

I: التكوين الرأسمالي الإجمالي للاستثمار

C: رأس المال (CAPITAL)

t: السنة الأولى في الدراسة

OR: نسبة الإنتاج OUTPUT RATIO

GDP: الناتج المحلي الإجمالي

N: عدد السنوات

✓ **نموذج سولو:** قام بدراسة حركية النمو المتوازن عند الاستخدام التام لرأس المال ، حيث اعتمد على الفرضيات التالية[2]:

الإنتاج دالة لعنصر العمل ورأس المال– الإنتاجية الحدية o وهي مشتقة من دالة الإنتاج وتوصل الى أن معدل النمو طويل المدى محدد عن طريق عناصر خارجية فهو يتميز ب ديناميكية الانتقالية، أي كيفية اقتراب الدخل الفردي لاقتصاد ما من الدخل الحقيقي لاقتصاد أخر ، وتوصل كذلك الى ما يعرف بالقاعدة الذهبية لتراكم رأس المال ، والتي تتمثل في أيجاد معدل الادخار الذي يعظم الكمية المستهلكة لكل فرد في كل الفترات ويتمثل في العلاقة التالية:

$$C^* = (1 - S) + (K^* (S))$$

[1] عماد الدين احمد المصبح، **قياس مخزون رأس المال القطاعي في سوريا 1992–2010**، بحوث عربية، جامعة القصيم السعودية، العددان 27– 28، متوفر على الموقع https://Platform.almanhal.com، 2014، ص 136.

[2] زادية معلالة ومليكة درويش ، **أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 2001– 2014**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية جامعة 8 ماي 1945، قالمة، متوفر على الرابط M_330.170.pdf، 2014– 2015، ص 44.

حيث:

C^*: القيمة الاستهلاكية

S: الادخار

K^*: رأس المال

- ✓ **نموذج بارو Barro لتراكم رأس المال العام 1992:** حاول بارو إثبات العلاقة التي تربط رأس المال العام بالنمو الاقتصادي، حيث يرى أن رأس المال العام يتم تكوينه بفضل اختيار معدلات الضرائب على الدخل والحصة المخصصة للنفقات العامة الإنتاجية يمكنها أن تسهم في زيادة رأس مال الاقتصاد ككل فاعتمد في نموذجه على:

الدخل= الاستثمار+ الاستهلاك+ الإنفاق الحكومي

وافتراض أن الميزانية متوازنة بفرض ضريبة على الناتج الكلى بمعدل ثابت t وتوصل الى:

- مع ثبات الإيرادات واعتماد الإنتاج على تراكم رأس المال العام والخاص فإن النمو لا يولد إلا نمو ذاتي.
- يرى بارو أن معدل الضريبة له دور إيجابي كما له دور سلبي في التأثير على النمو، فعند ارتفاعه يؤدي الى زيادة مستوى رأس المال العام بفضل الإيرادات العامة الناتجة عنه وبالتالي الزيادة في النمو الاقتصادي، أما انخفاضه يكون له أثر سلبي على النمو الاقتصادي. وعليه لابد من معرفة وتحديد المستوى الأمثل لمعدل الضريبة الذي يحدث أثر إيجابيا على النمو الاقتصادي[1].

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي لنمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من المفاهيم الاقتصادية الأكثر تداولا، فتحقيق النمو الاقتصادي يعد من أول الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها وعلى رأسها دول العالم الثالث التي مازالت تعاني من عدة مشاكل في جميع الأصعدة وبالأخص الصعيد الاقتصادي.

[1] بن قبيلة زين الدين، **أثر التطور المالي على النمو الاقتصاد ي في الجزائر**، أطروحة الدكتوراه جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان 2016، ص 113.

أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والفرق بينهما

فيما يلي سيتم تناول مفهوم النمو الاقتصادي

1- مفهوم النمو الاقتصادي

- التعريف الأول: ويقصد به تحقيق معدل مرتفع في كل من الدخل القومي والدخل الفردي بما يحقق الرفاهية للأفراد في اقتصاد معين[1].
- التعريف الثاني: عرف" البنك الدولي " النمو الاقتصادي على أنه نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أو نصيب الفرد من الدخل القومي"[2].
- التعريف الثالث: عرف "شومبيتر النمو الاقتصادي على أنه عبارة عن ظاهرة تحدث بواسطة قفزات حادة وتعقبها انخفاضات حادة"[3]. ومن خلال هذه التعاريف نستنتج أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية معينة والتي عادة ما تكون سنة.

1 **تعريف التنمية الاقتصادية :** هي عملية تحسين وتنظيم استثمار الموارد الإنتاجية (المادية والبشرية)، بهدف زيادة الإنتاج الكلي من السلع والخدمات بمعدل أسرع من معدل الزيادة في السكان لتحقيق زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد خلال فترة زمنية محدودة[4].

2 **الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية**

يلخص الجدول التالي أهم الفروقات بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية كما يلي:

[1] ماهر أبو المعاطي علي، **الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة معالجة محلية ودولية وعالمية لقضايا التنمية**، الطبعة1، دار النشر المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، يناير2012، ص11.

[2] البنك الدولي، أطلع عليه بتاريخ 2020/02/04، على الساعة 08:30، متوفر على الرابط data/albankaldawali.org

[3] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات** ، جامعة البلقان التطبيقية، الأردن- عمان، دار وائل للنشر، الطبعة 1، 2007، ص 80.

[4] ماهر أبو المعاطي علي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

الجدول رقم (I- 02): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
– عبارة عن تغيير تلقائي لا إرادي يتم بفعل الطبيعة. – عبارة عن تطور بطئ وتحول تدريجي لظروف الطبيعية والعوامل المتحكمة فيه. – ينجم عنه الزيادة الثابتة أو المستمرة في جانب واحد معين. – يغلب على النمو التغيير الكمي أكثر من التغيير الكيفي لذا يتسم بالسطحية. – ظاهرة تلقائية صعب قياس عائده ا لعدم القدرة على تحديد نقطة بدء هذا النمو.	– عبارة عن إحداث تغيير إرادي مقصود ومخطط لتحقيق أهداف محددة سلفا. – تحتاج إلى تغيير بنائي لسلسلة من الدفعات تستهدف خروج المجتمع من حالة الركود (التخلف) الى حركة نحو التقدم والرقي. – تحقق زيادة سريعة تراكمية ودائمة لعدة جوانب من الحياة خلال فترة زمنية معينة. – تتميز بالتغيير الكمي والكيفي فهي تتسم بالعمق والتخطيط. – يمكن قياس عائدها بطريقة كمية من خلال مقاييس التنمية.

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على ماهر أبو المعاطي علي، مرجع سبق ذكره، ص 19– 20.

ثانيا: أنواع النمو الاقتصادي

يميز الاقتصاديون بين ثلاثة أنواع من النمو الاقتصادي وهي:

1– النمو التلقائي: ويقصد به النمو الذي يحدث تلقائيا دون إتباع أي مخطط اقتصادي، دون تدخل الدولة بل من مجهودات القطاع الخاص أو المؤسسات الاقتصادية على مستوى الرأسمالي.

2– النمو العابر: وهو النمو الذي يتميز بالزوال وعدم الثبات بسبب عوامل خارجية.

3 –**النمو المخطط:** وهو التخطيط القومي الشامل لكافة القطاعات[1].

ثالثاً: طرق قياس النمو الاقتصادي

يقاس النمو الاقتصادي وفق الطرق التالية:

1– الناتج المحلي الإجمالي: وهو مجموع السلع والخدمات الاقتصادية المنتجة بعوامل الإنتاج خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، ويقاس الناتج المحلي الإجمالي بالطرق التالية:

[1] قابوش فريال، **أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2015– 2016**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي ، جامعة أم البواقي، العربي بالمهيدي، السنة الجامعية 2017–2018، ص 21.

أ- **طريقة المنتج النهائي:** حيث يتم قياس الناتج المحلي الإجمالي كالتالي[1]:

الكمية المنتجة من السلع * السعر

ب- طريقة القيمة المضافة: تستخدم هذه الطريقة في تقدير الناتج المحلي على أساس مجموع القيم المضافة لكل الوحدات الإنتاجية في المجتمع خلال مدة زمنية محددة.

والقيمة المضافة هي الفرق بين قيمة الإنتاج المحلي للوحدة الإنتاجية وقيمة المستلزمات الإنتاج الوسيطية التي حصلت عليها واستخدمتها في عملياتها الإنتاجية خلال فترة زمنية محددة.

القيمة المضافة= قيمة الإنتاج المحلي للوحدة الإنتاجية –قيمة مستلزمات الإنتاج

ج- طريقة عوائد عناصر الإنتاج: يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي بجميع عوائد الإنتاج التي أسهمت في العملية الإنتاجية ، حيث يحصل كل عامل من عوامل الإنتاج على عائد مقابل المشاركة في عملية الإنتاج.

د- **طريقة الإنفاق:** وهو مجموع الإنفاق على السلع والخدمات لقطاع العائلات والقطاع الاستثماري والحكومي بالإضافة الى الإنفاق على السلع الأجنبية.

$$GDP = C + I + G + (X - M)$$

حيث تعبر:

C: الإنفاق الاستهلاكي، I: الإنفاق الاستثماري

G: الإنفاق الحكومي، (X-M): صافي المعاملات الخارجية

عند حساب الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن نواجه:

- مشاكل عدم ثبات أو استقرار الأسعار.
- مشكل السلع أو الخدمات الوسيطية.
- مشكل الإنتاج غير المتداول في الأسواق.
- مشكل التحويلات بدون مقابل.

[1] نادية معلالة ومليكة درويش، مرجع سبق ذكره، ص 12.

2- الدخل الفردي الحقيقي: والذي يعبر عن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ويقدر بقسمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على عدد السكان، ويقاس به مدى الرفاهية الاقتصادية التي يتمتع بها الفرد[1].

رابعاً: محددات النمو الاقتصادي

هناك العديد من العوامل التي تحدد النمو الاقتصادي، نذكر منها ما يلي:

1 - **نسبة رأس المال الى العمل:** إن التراكم الرأسمالي هو المصدر الأساسي للنمو فإنه يمكن من زيادة الطاقة الإنتاجية بزيادة حجم الموجود الرأسمالي ، وبالتالي يمكن توقع أن يزيد معدل النمو في الاقتصاد كلما زاد نصيب كل عامل من المعدات الرأسمالية التي تعمل بها ، كما أن أي تحسينات فنية تطرأ عليها ستؤدي الى زيادة إنتاجية العامل.

2 - **عنصر العمل:** يعتبر عنصر العمل من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي ايجابيا لزيادة النشاط الاقتصادي، ومن هنا وجب الاهتمام بتدريب العنصر البشري وتنمية المهارات الفنية بكونه يؤدي الى زيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.

وتظهر أهمية عنصر العمل في عملية الإنتاج من خلال ما يلي:

$$PML = F(K, L+1) - F(K, L)$$

حيث:

PML: الإنتاجية الحدية للعمل

K: رأس المال

L: العمل

3 - **التكنولوجيا:** وهو من أهم مصادر النمو الاقتصادي ، فالتقدم التكنولوجي يؤثر كثير في كمية الإنتاج وجودته حيث يظهر تأثير التقدم التكنولوجي في التحليل بفضل معادلة الإنتاج التالية:

$$Y=AF(K,L)$$

حيث:

A: يمثل مستوى التكنولوجيا

K: رأس المال

L: العمل

[1] نادية معلالة ومليكه درويش، مرجع سق ذكره، ص 13.

فالإنتاج لا يرتفع لمجرد ارتفاع حجم عنصر العمل أو عنصر رأس المال فقط ، ولكن لتحسن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج[1].

خامسا: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

حضي النمو الاقتصادي باهتمام واسع من قبل المفكرين الاقتصاديين، مما جعل مفهوم النمو الاقتصادي يتغير عبر مختلف مراحل تطور الفكر الاقتصادي.

1 -النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي

فيما يلي سيتم عرض الفكر التنموي لدى المدارس الاقتصادية

أ- نظرية آدم سميت: طرح آدم سميت فكرة تعد منطلقا أساسيا في نظرية النمو الاقتصادي ، وهي تقسيم العمل الذي يخلق نتائج باهرة لإنتاجية العمل ، كما أولى أهمية كبرى الى تراكم رأس المال من خلال البحث عن مشكلة تنمية مدخرات الأفراد والتي تستعمل في شكل استثمارات في الاقتصاد الوطني مما يحقق النمو الاقتصادي[2].

ب- نظرية دافيد ريكاردو: فقد أشار الى إمكانية إدخال المكائن محل القوى العاملة للزيادة في تراكم رأس المال فريكاردو لم يرى علاقة بين تراكم رأس المال والتحسينات في القوى الإنتاجية بل عامل تلك التحسينات بوصفها نتيجة لأحداث وحيدة، كما اعتقد ريكاردو أن الادخار والاستثمار هما تراكم يعتمد على الأرباح بشكل كبير[3].

ج- مالتوس روبرت: إن الأفكار وأطروحات مالتوس ركزت على جانبين هما نظريته في السكان وتأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية، بحيث أنه مهما كان النظام الذي تتبعه الدولة فمستوى الشعوب لا

[1] بن الوليد فاطمة والشريف شريفة، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1971- 2016**، مذكرة نيل شهادة الماستر الأكاديمي تخصص اقتصادي نقدي وبنكي ، جامعة احمد دراية الجزائر، السنة الجامعية 2018- 2019، ص12- 13.

[2] عدة محمد، **تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة الممتدة من 1990- 2014**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم التجارية، تخصص تجارة ولوجسيتيك اورو متوسطي، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، السنة الجامعية 2015- 2016، ص 24.

[3] حامي كريمة، **العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية خلال الفترة 1970- 2016**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، السنة الجامعية 2017- 2018، ص 52- 53.

يمكن أن يتحسن إذا زاد معدل النمو السكاني على معدل النمو الاقتصادي، وأكد على أهمية الطلب على الإنتاج لتحقيق النمو الاقتصادي[1].

د- كارل ماركس: كان ماركس يؤكد على أن الاقتصاد لا يمكن أن ينمو إلى الأبد ، وأن النهاية لا تأتي بسبب حالة الثبات بل بسبب الأزمة التي توافق حالة فائض الإنتاج والاضطراب الاجتماعي ، كما أن تتحدد الأجور بالحد الأدنى لمستوى الكفاف، ومع زيادة الكثافة الرأسمالية ل لتكنولوجيا فإن حصة رأس المال الثابت ترتفع وتخفض معها معدل الربح، و أن الزيادة في الأجور الحقيقية يمكن أن تعوضها زيادة في الإنتاجية، كما قلل ماركس من أهمية التقدم التكنولوجي في الصناعة والذي يمكن أن يعادل أثر تناقص العوائد ويؤثر على العمل[2].

2 -النظرية النيوكلاسيكية

يعتبر الفكر النيوكلاسيكي امتدادا للفكر الكلاسيكي بحيث لم يهدم فرضيات الكلاسيك وإنما أضاف عليها فروض جديدة تتماشى مع تغيرات العصر، والتي ركزت بشكل كبير على تكوين رأس المال الى جانب العمل وبمعايير معدل النمو والناتج القومي الإجمالي، كما سنتعرض فيها الى نموذج روبرت سولو وشومبيتر وهارود دومار.

أ- نموذج روبرت سولو: ركز روبرت سولو على أهمية الادخار والاستثمار كمحدد أساسي لعملية تراكم رأس المال ومن ثم النمو الاقتصادي، غير أن سولو يضيف إلى نموذجه عنصر العمل والمستوى التكنولوجي، كما يفترض تناقص الغلة لكل عنصر من العمل ورأس المال في الأجل القصير، وثبات الغلة في الأجل الطويل لغرض تحديد العامل التكنولوجي على النمو[3].

ب- نظرية شومبيتر: ركز في نظريته على التنظيم واعتبره من أهم عناصر النمو ، فالإنتاج لديه دالة العمل ورأس المال والموارد الطبيعية والتنظيم، إذ يمثل عنصر التنظيم مركز الصدارة في التنمية فالمنظم هو المبتكر والمجدد وهو الذي يقوم بتطوير أساليب جديدة في مزج عناصر الإنتاج والجمع بينهما.

ميز شومبيتر بين نوعين من الاستثمار هما الاستثمار التلقائي والاستثمار التابع أو المحفز[4].

[1] قابوش فريال، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 60- 62.

[3] عدة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[4] مدحت القريشي ،المرجع السابق، ص 88.

ج- نموذج هارود-دومار: ركز نموذج دومار على العلاقة بين الادخارات والاستثمارات والناتج ، كما يؤكد الحفاظ على مستوى توازن الاستخدام الكامل، وأن الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال المستثمر في الوحدة الإنتاجية، وأن معدل النمو في الناتج يعتمد على الميل الحدي للادخار.

إذا كان على النمو أن يكون مستقرا فإن معدل النمو يمكن أن يزداد من خلال رفع نسبة الادخارات في الدخل القومي أو تخفيض معامل رأس المال[1].

المطلب الثالث: الأدبيات النظرية لتراكم راس المال الإجمالي

فيما يلي سيتم عرض بعض النظريات الاقتصادية المتعلقة بتراكم رأس المال

أ- **نظرية أدم سميت** لقد كانت في طليعة النظريات الاقتصادية سنة 1790، حيث اعتبر تراكم الرأس مالي شرطا ضروريا للتنمية ويجب أن يسبق تقسيم العمل والمشكلة تكمن في مقدرة الأفراد على الادخار أكثر ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

ت- **نظرية ديفيد ريكاردو** سنة 1772 الى 1823 والذي ركز في أبحاثه على عامل الأرض في عملية النمو واعتبر أن التنمية تحدث بتقسيم المجتمعات الى طبقات يحدث من خلالها تراكم رأس المال وهي كما يلي: رأس المال، العمال، ملاك الأراضي.

ج- **النظرية الكلاسيكية** تراه بأنه مفتاح التقدم الاقتصادي ولذلك أكد الكلاسيك على ضرورة تحقيق قدر كافي من المدخلات، كما يرون أن الوصول إلى حالة الاستقرار سيكون كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، وعلى أثرها جاءت **النظرية النيوكلاسيكية** التي تعتبر عملية النمو هي محصلة للتفاعل بين التراكم الرأس مالي والزيادة السكانية ، وزيادة التكوين الرأس مالي تعني زيادة عرض رأس المال والذي يؤدي الى تخفيض سعر الفائدة فتزيد الاستثمارات ويزيد الإنتاج ويتحقق النمو الاقتصادي[2]، ومن أهم رواد هذه **النظرية جونستوارت ميل 1806 الى 1873** والذي اعتمد في نظريته على معدل التراكم الرأسمالي أي أن الأرباح تعتمد على تكلفة عنصر العمل ومن ثم فإن معدل الأرباح يمثل النسبة ما بين الأرباح والأجور فعندما ترتفع الأرباح تنخفض الأجور ويزيد معدل الأرباح مما يؤدي الى الزيادة في تكوين رأس المال.

[1] مدحت قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 89.

[2] صخري محمد ، **نظريات النمو والتنمية الاقتصادية** ، مجلة الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، متوفر على الموقع https://www.politics.dz.com، 2016، اطلع عليه يوم 2019/06/06.

د- النظرية الماركسية من 1818 إلى 1883 عرفت رأس المال على أنه النقود التي تستخدم لإنتاج مزيد من النقود أما التراكم الرأس المالي يكون من خلال الإنتاج وإعادة الإنتاج وهو الذي يبني ويطور النظام الرأسمالي[1].

ه- النظرية الكنزية 1936: ترى أن الكفاية الحدية لرأس المال تمثل أحد المحددات الرئيسة لمعدل الاستثمار.

و- نظرية روستو 1960: ترى أن زيادة الدخل القومي بتطوير القطاعات الرئيسة الصناعية بمعدل نمو مرتفع كعمود فقري لعملية النمو[2].

الشكل رقم (I-01): التسلسل الزمني لأ هم النظريات المفسرة للعلاقة بين التراكم الرأسمالي والنمو الاقتصادي

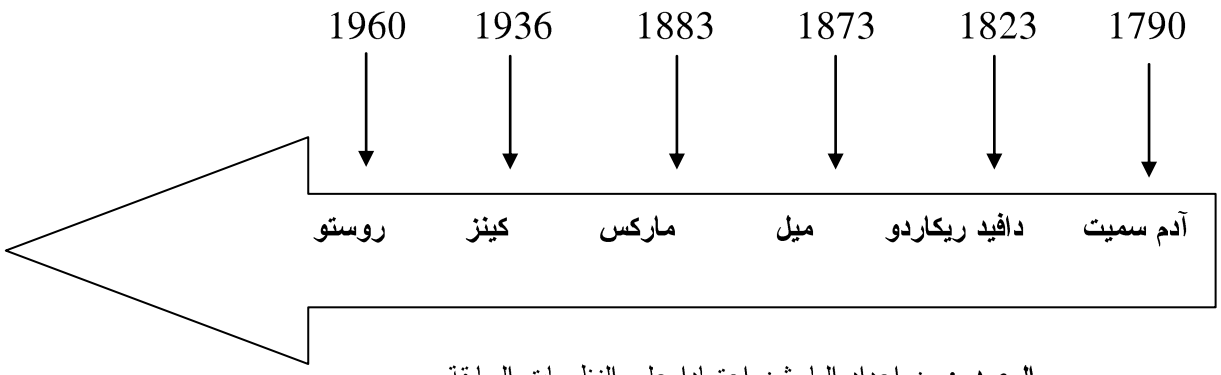

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على النظريات السابقة

[1] رودولف هيلفردينغ، **تراكم رأس المال وإشكالية إعادة الإنتاج**، 2019، مرجع سبق ذكره.

[2] جلال خشيب، **النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات** ، جامع الكتب الإسلامية، 2014، اطلع عليه بتاريخ 2020/05/18 متاح على الموقع www.alukah.net، ص 13.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

سيتناول هذا المبحث عرضا للدراسات السابقة حول علاقة تراكم رأس المال الإجمالي مع النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: الدراسات الوطنية

حظيت العلاقة بين تراكم رأس المال والنمو الاقتصادي باهتمام كبير، فيما يلي سيتم عرض بعض الدراسات حول العلاقة بين التراكم الرأس مالي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

بحث بن البار محمد وحواسي يونس سنة 2018 بعنوان دراسة قياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على القيمة المضافة في الاقتصاد الصناعي الجزائري للفترة 1990- 2016 بجامعة البليدة، في ملتقى دولي تحت عنوان إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنموي الاقتصادي وذلك لقياس العلاقة بين مساهمة القيمة المضافة في القطاع الصناعي على النمو الاقتصادي، فتوصلا الى وجود علاقة تكامل المشترك والتي تمحورت حول وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين أي مردود القطاع الصناعي الذي هو عنصر من عناصر التراكم الرأسمالي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

دراسة هنى محمد نبيل و بن مريم محمد 2011، تقدير العلاقة بين النمو الاقتصادي ورأس المال البشري وفق نموذج سولو المطور باستخدام منهجية (MRW) في الجزائر ، توصلت هذه الدراسة إلى وجود أثر معنوي موجب وقو ي لمعدل رأس المال البشري ورأس المال المادي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، بينما أثر معنوي سالب وقوي لمعدل نمو التشغيل على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

دراسة قمري زينة وبو الشعور شريفة في 2013، حاولت هذه الورقة معالجة أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر موجب أم سالب خلال الفترة 1995- 2011، فقد اعتمدت الدراسة على استخدام نموذج قياسي وتوصلت هذه الدراسة الى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي لأنها ترفع من مخزون رأس المال إلا أن البعض يرونها تؤثر بشكل سلبي على النمو في بعض البلدان.

بن البار سعد وامحمد بن البار جامعة مسيلة 2013 تهدف هذه الدراسة الى تقدير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر من خلال التحليل وفق برنامج (EVIWS) وكذا

استخدام نماذج تصحيح الخطأ، أوضحت النتائج وجود علاقة توازنيه على المدى الطويل بين الناتج المحلي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت والانفتاح الاقتصادي.

طالب دليلة وحولية يحي 2013 جامعة تلمسان بعنوان التداعيات الايجابية للاستثمار الأجنبي على الاقتصاد الجزائر، حيث توصلت هذه الدراسة الى وجود علاقة ايجابية بين متغيرات الدراسة حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم رؤوس الأموال التي تساهم في زيادة تراكم رأس المال.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

دراسة فارس عبد الرزاق 2001 استعادة النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر الإنساني تحت عنوان عنصر كفاءة رأس المال للفترة 1976- 1999، باستخدام المنهج القياس يمن خلال تحليل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وإجمالي الاستثمارات نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية (بيرو، لبنان)، وتوصل في دراسته الى أن رغم الجهود في التراكم الرأسمالي الكبير في الدول العربية ، فإن من الصعب تحقيق معدلات نمو مرتفعة دون إحراز تقدم ملموس على صعيد كفاءة إجمالي الاستثمار في رأس المال الثابت.

دراسة أبو شعبان همام 2016 في مذكرته لنيل شهادة الماجستير بعنوان أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي، وهي دراسة تطبيقية لدول عربية بالجامعة الإسلامية بغزة حيث اعتمد على النموذج القياسي للانحدار الخطي وحاول إيجاد العلاقة بين رأس المال المنتج والبشري، وكذلك التمويل الخارجي بالتراكم الرأسمالي وخلص في دراسته الى وجود علاقة إيجابية بين رأس المال المنتج ورأس المال البشري بالتراكم الرأسمالي وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر بالتراكم الرأسمالي والنمو الاقتصادي.

محمد دياب طبيخ، في دراسة أثر التكوين الرأس مالي على النمو الاقتصادي (سوريا)، نستشف من خلال الدراسة عدم وجود علاقة معنوية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التكوين الرأسمالي، بما يعنيه ذلك من أن تأثير العوامل الأخرى لمحددات مناخ الاستثمار كعوامل طارئة للاستثمارات كان أكثر فعالية من تأثير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إضافة إلى التقلب في طبيعة تلك السياسات المتبعة وخلال فترات زمنية قصيرة أفقدت الاقتصاد السوري القدرة على التحول إلى النهج الاقتصادي المستقر.

دراسة محمد عبد النبي محمد السلام جامعة كفر الشيخ في دراسة ل تحليل وقياس العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة 1980- 2013 (دراسة مقارنة بيم مصر والسعودية)، حيث يعتبر إجمالي تكوين رأس المال الثابت من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية باعتباره يؤثر ويتأثر بالناتج المحلي الإجمالي من خلال علاقة تبادلية بينهما، كما أن طبيعة الاقتصاد من

حيث كونه اقتصاد ريعي أو اقتصاد إنتاجي يلعب دورا في تحديد اتجاه العلاقة التبادلية بين الناتج المحلي الإجمالي وبين إجمالي تكوين رأس المال الثابت ، فقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة سببية بين المتغيرين في مصر بينما النموذج السعودي عرف استجابة سريعة لتغيرات الناتج المحلي الإجمالي وانعكاسها على إجمالي تكوين رأس المال.

دراسة كانو واوزرومبا 2013 بعنوان تأثير تكوين رأس المال على النمو الاقتصادي في نيجيريا باستخدام نموذج (var)، واختبر باكار 2011 في دراسة نموذج هاري دومار باستخدامه أسلوب الانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى العلاقة بين التكوين الرأسمالي والنمو الاقتصادي في نيجيريا، حيث توصلت كل من الدراستين الى وجود علاقة ايجابية بين تكوين رأس المال والنمو الاقتصادي.

دراسة جيسكو 2013 بحثت أثر إجمالي تكوين رأس المال الثابت في دعم النمو الاقتصادي من خلال إظهار العلاقة بينهما في رومانيا والبلغاريا وجمهورية التشيك وبلوندا والمجر خلال الفترة في 2003-2009، حيث توصلت الدراسة الى وجود علاقة ايجابية بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت والنمو الاقتصادي.

بحثت دراسة ريخا 2011 في وجود علاقة في المدى القصير والمدى الطويل بين كل من تكوين رأس المال والنمو الاقتصادي في الهند، وقد استخدمت الدراسة أسلوب التكامل المشترك، والتي توصلت الى وجود علاقة ايجابية بين المتغيرين في المدى الطويل، كما أوصت الدراسة الى تعزيز تكوين رأس المال.

دراسة موسى خلف عواد 2016 في كتاب التطور الرأسمالي في البلدان النامية ضمن عنصر تحليل الآلية التاريخية للتطور الرأسمالي في التجربة اليابانية التي قام بها الباحث وليفر كوكس، حيث حاول من خلال هذه الدراسة معرفة سبب تراكم رأس المال في اليابان في فترة قصيرة وتصدرها الدول المتقدمة باستخدام الطريقة الاستقصائية وخلص في دراسته الى وجود علاقة سببية بين السياسة المنتهجة والمتميزة بالجدية والانضباط في أوساط العمل والتراكم الرأسمالي.

بحث رودولف هيلفردينغ 2019 بعنوان الشروط التاريخية للتراكم الرأس مالي ملف بدايات لروزا الحمراء التي قادت الثورة دراسة تحليلية للدول منخفضة الدخل عدا النفطية ومعتمدة على المخطط ات، حيث بينت كيف يحدث التراكم الرأس مالي ووضحت شرط حدوثه من خلال الحفاظ على التناسبات بين قطاعي الإنتاج وقطاع إنتاج وسائل الاستهلاك وخلصت الى عدم وجود علاقة قوية بين ثنائية رأس المال

والعمل لتحقيق فائض القيمة وأن التراكم لا يتواصل إلا إذا تم التكامل بين القطاعات الرأسمالية بالقطاعات الضعيفة.

دراسة فرانسوا بورجوينيون 2005 التي جسدها في كتاب ثروة الأمم للبنك الدولي وال تي درست إشكالية: أين تكمن ثروة الأمم؟ قياس رأس المال للقرن الحادي والعشرين والذي تم نشره بمركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية حيث استخدم المنهج التحليلي في دراسته لـــ 120 دولة نامية لعام 2000، وقد حاول إبراز أهم تقديرات الثروة في هذه الدول، حيث نجد في إجابته عن هذه الإشكالية ما يلي:

- أصول الثروة تتألف من رأس المال المنتج والموارد الطبيعية والموارد البشرية.
- الاستثمارات الموظفة في رأس المال المنتج ورأس المال البشري ونظام الحكم يمكن أن تؤدي الى ارتفاع مستويات الرفاهية في الدول النامية إذا كانت مقرونة بجهود ادخارية.
- إذا كانت الاستثمارات غير مربحة فإن تأثيرها في تراكم رأس المال سيكون مساوياً لحجم الاستهلاك ولكن دون تعزيز الرفاهية والنمو.
- نصيب رأس المال الطبيعي في هذه الدول أكبر من نصيب رأس المال المنتج.

جاءت دراسة خبراء صندوق النقد الدولي لسنة 2010 بعنوان أفاق الاقتصاد العالم تحت عنصر تقديرات نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، تناولت الدراسة أبراز علاقة نمو رأس المال بالنمو الاقتصادي وتباينت نتائج الدراسة بواسطة المنهج الاستقصائي الى رأيين:

- تجسد رأي البعض منهم في وجود علاقة سببية بين النمو في الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج وتراكم رأس المال.
- أما البعض الأخر يميل إلى أن تباطؤ النمو يرجع إلى حتمية تناقص عائدات رأس المال.

تقرير البنك الدولي بحث أيأنس ماكدونالد 2001 في مجلة التمويل والتنمية بعنوان لغز رأس المال واهتم في دراسته بالبحث عن لغز تكوين رأس المال في دول الغرب مستخدما في ذلك التحليل الوصفي وإبراز الطاقة الكامنة في الأصول وكيفية التحول الخفي لهذه الأصول الى رأس مال ويرجعه الباحث الى الملكية الرسمية التي لا غنى عنها في تكوين رأس المال موضحا بذلك العوامل التي تؤدي الى تكوين رأس المال وخلص في دراسته الى وجود علاقة سببية بين الملكية الرسمية ونظام الحكم وبين التراكم الرأسمالي في هذه الدول.

دراسة مقدمة من أمانة الاونكتاد 2010 للأمم المتحدة للتجارة والتنمية بعنوان تعزيز أوجه التآزر بين الاستثمار الأجنبي والمحلي الى أقصى حد ممكن لتحقيق التنمية، هدفت الى دراسة العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية والنمو الاقتصادي، وتوصلت في دراستها الى وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين في البلد المضيف على الأمد الطويل منخلال توفير رؤوس الأموال الضرورية والتكنولوجيا وغيرها من خلال المدخلات وزيادة القدرات الإنتاجية وتحقيق التنمية عن طريق إقامة شراكات بين القطاع العام والخاص.

بحث أيأنس ماكدونالد 2001 في مجلة التمويل والتنمية المصدرة عن صندوق النقد الدولي بعنوان لغز رأس المال واهتم في دراسته بالبحث عن لغز تكوين رأس المال في دول الغرب (أمريكا اللاتينية) مستخدما في ذلك التحليل الوصفي وإبراز الطاقة الكامنة في الأصول وكيفية التحول الخفي لهذه الأصول إلى رأس مال، ويرجعه الباحث الى الملكية الرسمية التي لا غنى عنها في تكوين رأس المال موضحا بذلك العوامل التي تؤدي الى تكوين رأس المال وخلص في دراسته الى وجود علاقة سببية بين الملكية الرسمية ونظام الحكم وبين التراكم الرأسمالي في هذه الدول.

المطلب الثالث: ملخص الدراسات السابقة ومساهمة البحث

سنعرض في هذا المطلب ملخص للدراسات السابقة التي تم تناولها الى جانب مساهمة هذه الدراسة.

أولا: ملخص الدراسات السابقة

من خلال عرضنا لعدد من الدراسات السابقة حول علاقة التراكم الرأسمالي بالنمو الاقتصادي، يتضح أن معظم الدراسات السابقة تتشابه الى حد ما مع موضوع هذه الدراسة، فبعض الدراسات الشاملة كدراسة مجموعة البنك الدولي أين تكمن ثروة الأمم تناولت العديد من جوانب هذه العلاقة. فكل الدراسات المعروضة كانت تهدف الى تحليل تراكم رأس المال إلا أنها مختلفة في العديد من الأمور مثل الإشكالية الدقيقة المعالجة وكذا جانب الإطار الزمني والمكاني، إذ تم عرض دراسات وطنية وأخرى أجنبية أما بالنسبة لمناهج وطرق القياس والتحليل فمنها من اعتمد على التكامل المشترك، طريقة المربعات الصغرى وغيرها من طرق القياس ومنها دراسات اتبعت الطريقة الاستقصائية، إلا أنها كلها تصب في قالب واحد وهو البحث عن تأثير التراكم الرأسمالي على النمو الاقتصادي. أما من حيث النتائج التي توصلت إليها فهي مختلفة فقد خلصت دراسة عبد الرزاق الى أن تكوين رأس المال يحتاج الى زيادة كفاءة الاستثمار في رأس المال الثابت من أجل تحقيق النمو أما دراسة خبراء صندوق النقد الدولي فقد خلصوا الى وجود علاقة طردية بين حجم التراكم الرأسمالي والنمو الاقتصادي في الدول العربية. في حين خلصت مجموعة البنك الدولي في دراستها للدول النامية بأن

حجم أرباح الاستثمارات مساوية لحجم الاستهلاك وبالتالي رأس المال لا يعزز الرفاهية والنمو الاقتصادي في هذه البلدان.

ثانيا: مساهمة البحث

من خلال مسح بعض الدراسات السابقة حول العلاقة بين التراكم الرأس مالي والنمو الاقتصادي فإن هذه الدراسة ستتناول هذه العلاقة في وضع الجزائر بشيء من التحليل وباستخدام القياس الاقتصادي لتبيين الأثر عن طريق منهج التكامل المشترك بطريقة الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع خلال الفترة 1980-2018.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل الجانب النظري لكل من تراكم رأس المال الإجمالي والنمو الاقتصادي وطرق قياسهما والمؤشرات الدالة عليهما إلى جانب النظرية الاقتصادية التي تؤسس للعلاقة بين التراكم الرأس مالي والنمو الاقتصادي باعتبار أن كليهما يسهمان في النمو المتبادل، ثم تم مسح العديد من الدراسات السابقة حول هذه العلاقة الحساسة سواء كانت دراسات وطنية، أجنبية وكذا دراسات المنظمات الاقتصادية العالمية كمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

الفصل الثاني
الدراسة القياسية لأثر تراكم رأس المال الإجمالي على النمو الاقتصادي

تمهيد:

يهتم الباحثون في مجال القياس الاقتصادي بدراسة وتحديد سلوك وعلاقة المتغيرات الاقتصادية ببعضها البعض، يتناول هذا الفصل ا لدراسة القياسية لتبيين أثر التراكم الرأسمالي الإجمالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980- 2018، والذي يعتمد على طريقة التكامل المشترك مع تبيين وتحليل أهم مؤشرات قياس كل من النمو الاقتصادي والتراكم الرأسمالي الإجمالي.

ووفقا لذلك تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين حيث يتناول المبحث الأول التحليل الاقتصادي لتراكم رأس المال الإجمالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، أما المبحث الثا ني فيتناول الدراسة القياسية والنتائج المتوصل إليها ومناقشتها.

المبحث الأول: تحليل النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1980- 2018

فيما يلي سيتم تحليل تراكم رأس المال الإجمالي الى جانب واقع النمو الاقتصادي في الجزائر وفقا للإحصاءات والمؤشرات الاقتصادية

المطلب الأول: تحليل تراكم رأس المال الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1980- 2018

يعتبر تراكم ر أس المال الإجمالي من بين أهم الأهداف التي تسعى أي دولة لتحقيقه من أجل النهوض باقتصادها والوصول الى النمو في مختلف نشاطاتها والحصول على المراكز المطلوبة بين الدول، ومن بين هذه الدول الجزائر التي مرت بعدة سياسات من أجل الحصول على رأس مال يمكنها من النهوض بالاقتصاد.

أولاً: المرحلة الأولى من 1980-1986

لقد خرجت الجزائر بعد الاستقلال بلقتصاد ضعيف يتميز بضعف التخطيط المركزي وضعف المقومات المالية وضئالة حجم استثماراتها السبب الذي جعل من الدولة الجزائرية تقوم بعدة إصلاحات هدفت من وراءها الى تطوير حجم الاستثمارات لتنمية اقتصادها وذلك بالتوجه الى القطاع الصناعي[1].

كما عرفت هذه المرحلة توسعا في تصدير النفط أو التي عرفت ازدهارا كبيرا مما مكنها من الحصول على احتياطي كبير في الفترة 1980- 1985.

الجدول رقم (II-01): نمو الاحتياطي في الجزائر في الفترة من 1980- 1985 الوحدة (الاحتياطي: مليون برميل)، (الإنتاج: ألف برميل يوميا)

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985
إنتاج النفط	1153.8	1019.9	797.8	704.8	660.97	645.4
الاحتياط	8200	8080	9440	9220	9000	8820

المصدر: بن عوالي خديجة، **استخدام العوائد النفطية دراسة مقاربة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج** ،خلال 1971-2016 مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2015، ص 90.

[1] مخلوفي عبد العالي، **الاقتصاد الجزائري في ظل أزمة النفط دراسة مقارنة بين أزمتي 1986- 2014**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017- 2018، ص 18.

من الملاحظ في هذا الجدول أن قيم الاحتياطي متغيرة حسب التقلبات في كمية إنتاج النفط ، والتي عرفت ارتفاعا خلال هذه المرحلة والذي نتج عنه:

1 -زيادة صادرات الجزائر النفطية التي أخذت نصيب معتبر في تكوين رأس المال في الجزائر آنذاك والمورد الأساسي للعملة الصعبة وعامل تغيير المؤشرات الاقتصادية الجزائرية.

2 -تطور ادخار القطاع العائلي في هذه الفترة بسبب التحسينات التي عرفها المجتمع في هذه الفترة والتي يوضحها الجدول التالي[1]:

الجدول رقم (II-02): تطور ادخار القطاع العائلي في الفترة (1980-1985) الوحدة (مليون دج)

السنوات	الاستهلاك	الادخار	الدخل المتاح	الميل الحدي للادخار	الميل المتوسط للادخار
1980	67816.5	14197.1	82013.6	0.27	0.17
1981	84570.3	10691.4	95261.7	-0.26	0.11
1982	92648.5	16503.2	109151.7	0.42	0.15
1983	103 048,0	21 086,9	124 134,9	0,31	0,17
1984	122 372,5	11 840,4	134 212,9	-0,92	0,09
1985	136 423,1	16 218,9	152 642,0	0,24	0,11

SOURCE: Collections Statistiques N166/2011.ONS.Alger, PP 70-105.

نلاحظ تطور الادخار العائلي في الاقتصاد الجزائري في هذه السنوات والذي يعبر عن تطور في تراكم رأس المال خاصة ، فحصة رأس المال الخام في الناتج المحلي الخام تزايدت بنسبة عالية[2].

ثانياً: المرحلة الثانية الأزمة النفطية 1986

ترتكز الجزائر على القطاع النفطي في تكوين رأس مالها فتواجع أسعاره له تأثير سلبي على الاقتصاد الجزائري وانخفاض حجم مواردها المالية، فقد تراجع سعر البرميل الواحد من النفط إلى ما

[1] أحمد سلامي، **مدخرات القطاع العائلي في الجزائر بين الواقع والطموح دراسة تحليلية للفترة 1970-2013**، المجلة الجزائرية للتنمية، العدد 02، كلية العلوم التجارية والاقتصادية، جامعة ورقلة، 2015، ص 50.

[2] احمد سلامي، المرجع السابق، ص 79.

يقارب 8 دولار، وهذا راجع للأوضاع السياسية بين الدول المنتجة للنفط والتي أدت الى إحداث اختلالات هيكلية في الجزائر واختلالات مالية أدت الى عجز مستمر في الميزانية العامة وميزان المدفوعات[1]. والى

- صعوبة استرجاع التوازنات المالية فيما يخص ميزانية الدولة
- المضاربة وغياب مؤسسة جبائية ناجحة وانعدام سياسة ملائمة لحماية الإنتاج الوطني
- توجيه جزء معتبر من قروض الاقتصاد الى قطاع المحروقات 40 % مع عدم تحفيز القطاعات الأخرى نتيجة نقص في الموارد التي يوفرها هذا القطاع.

ونوضح الجباية العائدة للدولة في الجدول التالي:

الجدول رقم (II-03): تطور الجباية العائدة للدولة في الفترة (1993-2000) الوحدة (مليون دينار)

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الجباية النفطية	217.9	222.1	336.1	507.8	870.7	348.7	560.1	720.0
الجباية غير النفطية	121.4	170.7	244.5	290 .6	317.8	342.5	343.7	362.0
المجموع	300.6	392.8	580.7	748.4	887.8	721.2	903.8	1082

المصدر: قدي عبد المجيد، **النظام الجبائي الجزائري**، ص 86.

وحسب هذا الجدول نلاحظ أن الجباية النفطية عرفت ارتفاعا عبر مختلف هذه السنوات والذي يعود إلى التحسن في الإيرادات البترولية بالمقارنة بالجباية الغير نفطية التي عرفت كذلك تزايدا لكن ليس بنفس الوتيرة.

هذا ما يبين بوضوح مساهمة الإيرادات البترولية في تعبئة الادخار العمومي، وبالتالي زيادة تراكم رأس المال الوطني بالإضافة إلى إصلاحات هيكلية معمقة[2].

[1] جندي مراد، مرجع سبق ذكره، ص 78- 79.

[2] جنيدي مراد، مرجع سبق ذكره، ص 86.

[2] قدي عبد المجيد، **مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية وتقييمية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص236.

ثالثاً: المرحلة الثالثة من سنة 1995 إلى 2018:

السياسات الاقتصادية والهيكلية المتخذة والمتمثلة فيما يلي[2]:

- الخوصصة وإعادة هيكلة القطاع العام
- الاستثمار الأجنبي المباشر
- إصلاح نظام الأسعار وتحريرها
- تحرير التجارة الخارجية.
- إصلاح القطاع المالي
- السياسات الصناعية

أ -الخوصصة

وهي عبارة عن وسيلة من وسائل تحقيق الديمقراطية الاقتصادية وتقليل سيطر ة القطاع العام وتخفيض بنيته التحتية ، وكانت من بين الأساليب المستعملة فتح رأسمال المؤسسات العمومية أو رفع رأسمالها بإصدار أسهم جديدة تطرح للبيع للخواص والبحث عن الأنشطة المربحة ، كما أنها وسيلة تنشيط الأسواق المالية وتعبئة الادخار المحلي.

ب -الاستثمار الأجنبي المباشر

ويمكن توضيحه خلال الفترة 1995-2011 كالتالي:

الجدول رقم (II-04): حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر من 1995-2011 الوحدة (مليار دولار)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الاستثمار	250	270	260	501	507	438	1196	1065	634
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	/
الاستثمار	882	1081	1796	1662	2646	2761	2291	2571	/

source: word investment report.201ww unctad .org, P 74.

يوضح الجدول أعلاه مدى حجم الاستثمارات الأجنبية من 1995-2011، فقد انخفض في سنتي 2003 و 2004 بسبب تزعزع صورة القطاع المصرفي البنكي لدى المستثمرين الأجانب خاصة بعد إفلاس بنك خليفة مما صعب الحصول على التمويل المصرفي ، بالإضافة الى مشكلة العقار الصناعي وصعوبة الحصول على قطعة ارض مهيئة لمزاولة نشاطهم الاستثماري ، بالإضافة الى تعقد الإجراءات

الإدارية والقضائية الشيء الذي أدى إلى انخفاض حجم مساهمة التمويل الأجنبي في تكوين الموارد المالية في هاتين السنتين.

ت -السياسات الصناعية

لقد أخذت الجزائر عدة تدابير للنهوض بهذا القطاع باعتباره المحرك الأساسي للقطاعات الأخرى ويؤثر بشكل أساسي على الميزان التجاري وهنا ميزت بين نوعين من الصناعة، السياسة الصناعية العامة والسياسة الصناعية النوعية، حيث تهدف الأولى الى خلق الظروف الملائمة للتنمية الصناعية والتطوير والاستثمار والتصدير، أما الثانية فهي مؤقتة تهدف إلى ضمان الانتقالومن بين التدابير المتخذة في هذا المجال دعم الصناعات وتقديم المساعدات المالية للقطاعات الصناعية بهدف جعل المشاريع الصناعية ذات مردودية.

ث تحرير الأسعار

كذلك من بين الاستراتيجيات المتخذة من طرف الدولة السعي وراء تحرير الأسعار وإلغاء الدعم وكافة أشكال التدخل الإداري في الأداء السعري قصد المساهمة في تطوير الاقتصاد وتعبئة الموارد المالية للدولة وزيادة مخططات التنمية، كما يساعد المؤسسات على تقدير أرباحها بشكل سليم مما يشجعها على الاستثمار والإنتاج بقصد تزايد رؤوس الأموال.

ج -تحرير التجارة الخارجية

هي جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة الى تقويم نظام التجارة الخارجية تجاه الحياد ، والذي يقصد به عدم تدخل الدولة تجاه الواردات والصادرات وقد تمت بطريقة تدريجية بدءا برفع الحواجز الجمركية ثم تخفيض الرسوم الجمركية في إطار التفاوض مع المؤسسات المالية الدولية في نهاية 1998، بغرض إحداث أثار تنافسية هامة في الاقتصاد تدفع المنتجين المحليين الى تحقيق أكثر مستويات الإنتاج كفاءة واكبر ربح للاقتصاد الوطني، وزيادة حجم التراكم الرأسمالي وتهيئة المناخ المناسب للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، مما عزز نظرة رجال الأعمال الأجانب للاستثمار في الجزائر وترقيته والذي أصبح يمثل أهم حلقة في تجسيد اقتصاد السوق وال ذي نتج عنه نمو في الصادرات الجزائرية في هذه الفترة [1].

[1] قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 242- 247.

الجدول رقم (II-05): الصادرات الجزائرية المغربية بين 2000-2013 الوحدة (مليون دولار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الصادرات	254	274	250	260	407	418	515
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات	760	1626	857	1281	1586	2073	1749

المصدر: سارة بوراس، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات الجزائرية في ظل المنظمة العالمية للتجارة 2000-2014**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص 219.

يوضح الجدول أعلاه تحسن ملموس في الصادرات الجزائرية وتحسين وضعية الميزان التجاري في هذه الفترة فقد سجل فائضا قدره 10.82 مليار دولار مقارنة بالسنوات التي سبقته.

ح -إصلاح القطاع المالي

يتمثل القطاع المالي في الهيئات والآليات التي تعمل على الحصول على موارد التمويل وتوظيف المدخرات وتتوقف فعاليته على القدرة على تعبئة الادخار وضمان أفضل التخصصات للموارد، فقد عملت الحكومة الجزائرية على إصلاح هذا القطاع والذي تميز بنظامين نظام التمويل المباشر ويقوم بها الأفراد والمؤسسات التي تكون قادرة على تعبئة ادخار كاف لتمويل الاستثمار بشكل مباشر ونظام التمويل غير المباشر الذي يتم بواسطة وساطة المؤسسات البنكية والمالية والهدف منهما هو الحصول على الأموال المتواجدة في المحيط الاقتصادي وإعادة توجيهها لتمويل المشاريع الاقتصادية والحصول على أكثر ربحية وتراكم رأسمالي لتطوير الاقتصاد الوطني[1].

بعد هذه التطورات وبعد التصحيح الهيكلي الذي مر بعدة سنوات والتي كانت لها آثار على تطور حجم رأس المال الخام والموضح في الجدول التالي

[1] قدي عبد المجيد، المرجع السابق، ص 260- 261.

الجدول رقم (II-06): نسبة تراكم رأس المال الخام من الناتج المحلي الخام الوحدة (%)

السنة	1995	2000	2001	2002	2003	2004	2005
رأس المال الخام	30.2	22.4	27.1	30.4	33.0	34.4	35.6
عمومي خاص	7.2 23.0	7.2 15.2	8.5 18.6	10.1 20.3	11.8 21.2	12.2 22.2	12.5 23.2
الاستهلاك النهائي	72.6	55.5	58.3	59.6	57.2	58.8	59.6
عمومي خاص	17 55.6	13.7 41.8	14.7 43.6	15.3 44.2	14.7 42.5	14.8 43.9	14.8 44.8

Source: bafd. ocde2004_perspectives économiques en Afrique

نستطيع القول أن رأس المال المتراكم عن طريق الادخار يختلف من قطاع إلى آخر، حيث نرى القطاع العمومي يساهم بنسب أكبر في تمويل ذاته أما ادخار العائلات فهو في حالة تذبذب نظرا لاختلاف نسب استهلاكهم من سنة الى أخرى وهو يعرف تحسن عن السنوات السابقة أي سنوات التسعينات التي عرفت بالتضخم والتحفيز على الادخار في تلك الفترة[1].

خ -إصلاح القطاع المصرفي

إن القطاع المصرفي كغيره من القطاعات التي تأثرت بالأزمة البترولية بشكل سلبي ما جعل الحكومة الجزائرية تفكر في وضع برامج إصلاح جديدة للنظام المصرفي الجزائري ، والتي تمثلت في البداية بإعادة النظام المصرفي وتنظيم شروط البنوك من أجل تحفيز جمع الموارد، والإجراء الثاني يتمثل في منح القروض للقطاعات التي لها القدرة على تحقيق الفائض مع متابعة استعمال هذه القروض من طرف البنوك لضمان استرجاعها، وقد تزامن هذا الإجراء مع التوجه الاقتصادي الجديد للجزائر والانتقال من التمويل عن طريق المديونية والتض خم الى التمويل عن طريق الادخار ، لكن لضيق السياسة النقدية وغياب سوق مالية متطورة تجلب إليها الموارد من أصحاب الفائض جعل من بنك الجزائر يواجه صعوبات للقيام بعمليات السوق المفتوحة والتأثير في حجم الائتمان المصرفي هذه الصعوبات مهدت لإعادة التفكير في إصلاحات مصرفية جديدة أهمها إصدار النقود وإعادة تمويل البنوك والمؤسسات المالية عن طريق إعادة الخصم، بهدف التأثير في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر الى جانب تكوين رأس المال الثابت باعتباره مكونا هاما من مكوناته المختلفة التي تسعى أي دولة لتراكمه بغرض تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد[2].

[1] جنيدي مراد، مرجع سبق ذكره، ص 91.

[2] Stitout Malika, **Les mécanismes bancaires**, mémoire de magister,algérie, juin 2001, P 57-60.

لقد كان لسياسات الانفتاح الاقتصادي التي اتخذتها الجزائر ومن أهمها تحرير التجارة الخارجية ورفع الحواجز والقيود الجمركية بين الدول، ودورها المنوط في تفعيل حركية النشاط الاقتصادي والمنافسة التجارية والرامية لدفع عجلة التنمية وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات والحصول على العملة الصعبة وضمان الاستقلالية للاقتصاد والبحث عن المصادر والاستثمارات التي تعمل على إنتاج القيمة المضافة وخاصة على تكوين ر أس مال وتراكمه من أجل زيادة تدعيم ر أس ماله ا الثابت والمتحرك.

باعتبار رأس المال الثابت معيار مهم في تكوين ر أس المال الإجمالي للدولة ، حيث يتم قياسه في الجزائر من خلال القيمة الإجمالية لحيازة المنتج مطروحا منه الاستبعادات للأصول الثابتة خلال الفترة المحاسبية مضافا إليه قيمة بعض الأصول غير المنتجة مثل أصول باطن الأرض ، وفي الشكل الموالي سيتم تلخيص تكوين رأس المال الثابت في الجزائر ومدى تطوره.

الشكل رقم (II-01): إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر خلال 1980-2018

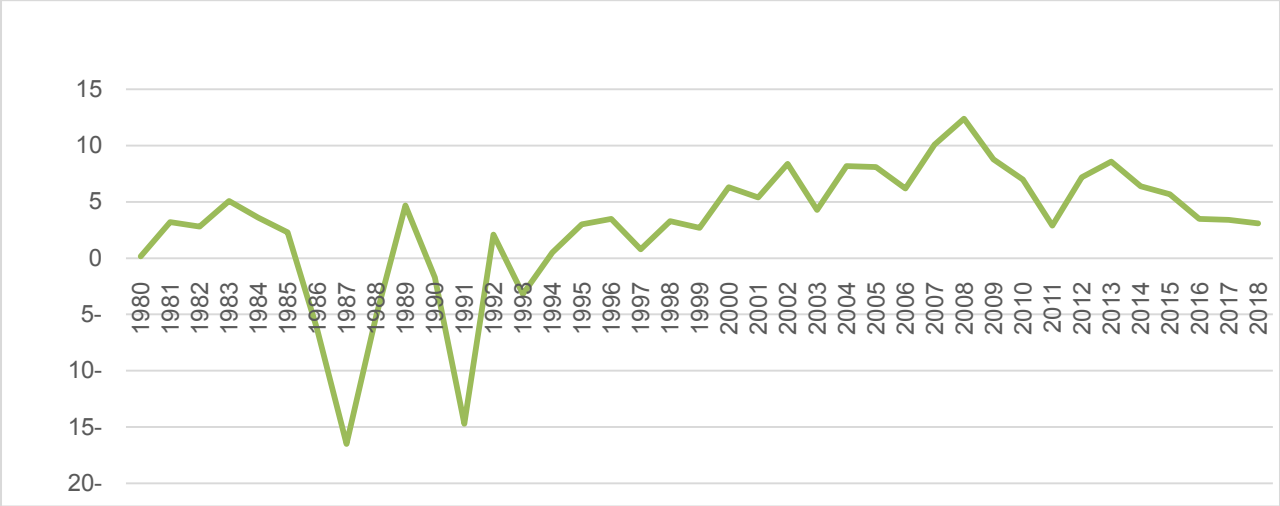

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات البنك الدولي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت، وباستخدام برنامج Excel

من إحصائيات إجمالي تكوين رأس المال الثابت نلاحظ أن القيم مت ذبذبة يمكن تفسيرها بالتقلبات في أسعار البترول التي كانت لها أثار على تكوين رأس المال الثابت باعتباره عنصر مكون للناتج المحلي الإجمالي، والملاحظ من المنحنى أن نسب تكوين رأس المال الثابت مرتفعة في السنوات من 1980 الى 1985 نتيجة الاستقرار الاقتصادي في تلك الفترة لكن في 1987 انخفض نسبته بدرجة كبيرة الى (-16.5) بسبب انهيار أسعار البترول سنة 1986 ولجوء الجزائر الى القروض الأجنبية والمشاكل المتعلقة بالاستيراد، وهذا لم يكن عقبة أمام إعادة ارتفاعه بسبب تحسن أسعار البترول مرة أخرى أثناء حرب الخليج الثانية،

والذي أدى الى ارتفاع معدل تكوين رأس المال الثابت في سنة 1989 الى (4.7) وبحدوث الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في بداية التسعينات وفشل سياسة إعادة الهيكلة تراجعت نسب تكوين رأس المال الثابت في 1991 عندها بلغت قيمة الانخفاض (14.7-)، وعندها حاولت الجزائر إصلاح الاقتصاد الوطني وإعادة تنظيمه ومحاولة الاتجاه نحو اقتصاد السوق وتحسين الأوضاع الاقتصادية[1].

مما أدى بتكوين رأس مال ثابت متزايد على التوالي من سنة 1994 الى سنة 2018، نظرا للإصلاحات الأخيرة التي تبنتها الجزائر وذلك للانضمام للشراكة الأوروبية وإصلاح القطاع العقاري والصناعي والمالي بالإضافة الى النتائج الإيجابية التي حققتها أسعار البترول في هذه الفترة وغيرها من البرامج التي انتهجتها الجزائر والتي كانت لها نتائج إيجابية في زيادة تكوين رأس المال الثابت[2].

لقد كان للجزائر من وراء كل هذه المسيرة والتطورات هدف هام هو تطوير الاقتصاد الوطني ورفع نسب الناتج المحلي الإجمالي والبحث عن النمو.

تواصلت الإصلاحات من 2000 الى يومنا هذا وهو ما أطلق عليها من طرف السلطات العمومية بإصلاح نظام السوق وذلك من خلال:

- إعادة النظر في إصلاح تحرير قطاع المحروقات ، وذلك بمنح سوناطراك الحق في احتكار كل المشاريع التي يستثمر فيها الأجانب باكتسابها 51 % منها.
- ما جاء به قانون المالية التكميلي فيما يخص مبدأ الأفضلية الوطنية في المشاريع التجارية ، حيث يمنح 70 % للمتعاملين الوطنيين و 30 % للأجانب، أما المشاريع الاستثمارية 51 % للمتعاملين الوطنيين 49 % للأجانب ويتم توسيع القاعدة الى البنوك بداية من 2010.
- المرسوم الرئاسي لـ 11 جويلية 2010 حول تنظيم الصفقات العمومية وزيادة نسبة الأفضلية للوطنيين إلى 25 % في عروض انجاز المشاريع العمومية بعدما كانت 15 %.
- ارتكاز السلطات الجزائرية على قاعدة تصنيعية جديدة تقوم على ضرورة توسيع الصناعات العمومية إلى مستوى الأقطاب الصناعية الكبرى والتي ترقى إلى تكوين رأس مال معتبر[3].

---

[1] بن رمضان نعيمة، **الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في النمو الاقتصادي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد ملحقة مغنية، 2015- 2016، ص 122.

[2] عبد الجليل هجيرة، **العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري**، رسالة الدكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان سنة 2017-2018، ص 85-87، بتصرف.

[3] عبد القادر مشدال، **تجربة الجزائر في الانتقال الى اقتصاد السوق وإشكالية تطور الصناعة** ، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة، العدد 12,اطلع عليه بتاريخ 2020/05/18، 2013ص 23.

وباعتبار هذه المتغيرات هي في مجملها متغيرات مفسرة لتراكم رأس المال الإجمالي (الصناعة والصادرات والضرائب وتكوين رأس المال الثابت والاستثمار الأجنبي المباشر وغيرها).

ولقد كان لهذه الإصلاحات نتائج إيجابية خلال السنوات الأخيرة حيث نجد أن هناك تطورات في تراكم رأس المال الإجمالي يتجسد في ارتفاع الإيرادات التالية خلال سنتي 2016-2017:

الجدول رقم (II-07): تطور الإيرادات المالية (من الميزانية العامة %) خلال الفترة 2016- 2017

الإيرادات المحققة	2016	2017
الإيرادات من المحروقات	% 24.4	% 32.1
الإيرادات خارج المحروقات	% 23.1	% 24.9
الإيرادات الكلية للميزانية	% 29.4	% 32.7
الإيرادات الضريبية	% 44.7	% 46.4
الإيرادات غير الضريبية	% 35.5	% 125.9
إيرادات القطاع المصرفي (العائد على الأصول)	% 1.9	% 2
إجمالي الودائع خارج المحروقات	% 53.1	% 57.1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر في تقرير 2017

من خلال هذه الإحصائيات يتضح تحسن في الإيرادات المساهمة في تراكم رأس المال الإجمالي من سنة 2016 الى 2017 بسبب جهود الدولة الجزائرية في ه ذا المجال، وبسبب ارتفاع أسعار البترول في 2017 مقارنة بـــ 2016

المطلب الثاني: تحليل واقع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2018

عرف الاقتصاد الجزائري عدة إصلاحات عبر فترات مختلفة تبعا للظروف الاقتصادية، السياسية والأمنية السائدة.

أولا: حالة الاقتصاد الجزائري منذ بداية الثمانينات حتى عام 1989

تميزت هذه الفترة بوجود مخططين هما المخطط الخماسي الأول والمخطط الخماسي الثاني

1 -المخطط الخماسي الأول 1980- 1986

كان أكبر محاوره ترسيم سبل السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تكفل تنظيم استخدام المناهج والوسائل والبرامج على المدى المتوسط والطويل لتنمية الاشتراكية بهدف[1]:

- تعزيز بناء اقتصاد اشتراكي
- ضمان تغطية الحاجات الأساسية للمواطنين
- تدعيم الاستقلال الاقتصادي للبلاد والتحكم في توازنه
- نشر التنمية الاقتصادية والاجتماعية للنهوض بالطاقات البشرية والمادية

حظي قطاع الصناعة والمحروقات بأولوية في هذا المخطط، حيث خصصت له مبالغ مالية كبيرة الى جانب الاهتمام بمجال الإسكان، التربية والتكوين وإعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام[2].

2 -المخطط الخماسي الثاني من 1985- 1989

تميز هذا المخطط برفع معدلات الاستثمارات والتشغيل والإنتاج والاستهلاك، فقد تمثلت أهدافه في[3]:

- استثمار 550 مليار دج سنويا وبمعدل نمو استثماري ما يقارب 3.7 % في السنة
- تشغيل 946000 عامل جديد بمتوسط سنوي 189200 منصب شغل بنسبة نمو 4.6 % سنويا
- تحقيق معدل نمو متوسط سنوي للإنتاج الداخلي الإجمالي 6.6 %
- رفع معدل نمو الاستهلاك بنسبة 5.9 % سنويا.

---

[1] معاذ صغير، **تقدير دالة النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص علوم تجارية فرع تقنيات كمية التسيير، جامعة لمسيلة، 2013- 2014، ص 70.

[2] براهمية أمال، **محاضرات في قياس اقتصاد جزائري**، موجهة لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، السنة الجامعية 2015- 2016، ص 26-27.

[3] معاذ صغير، مرجع سبق ذكره، ص 72.

فقد اصطدم هذا المخطط بالأزمة الاقتصادية لسنة 1986 بانخفاض أسعار البترول وانفجار أزمة المديونية، مما اضطر الحكومة الجزائرية الى إتباع سياسة تقشفية تقتضي بخفض الإنفاق الحكومي، مما انعكس سلبا على وتيرة انجاز هذا المخطط[1].

ثانياً: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1989- 1994

تميزت هذه الفترة بالوضع الصعب الذي عرفته الجزائر ما انعكس سلبا على المؤسسات العمومية الاقتصادية، حيث قامت السلطات الجزائرية بمحاولات لمعالجة الوضع الاقتصادي الخطير بوضع مجموعة من الإجراءات التنموية والتي نذكر منها:

1 -برنامج الاستعداد الائتماني الأول من 31 ماي 1989 الى 30 ماي 1990:

من خلال الأزمة التي واجهت الجزائر في أواخر الثمانينات وزيادة المديونية الخارجية، لجأت الجزائر الى صندوق النقد الدولي برسالة رضوخ للمبادئ العامة للصندوق مع علمها بصعوبة شروطه. فقد منح هذا الاتفاق بتحسين الوضع الاقتصادي للجزائر 1989، حيث ارتفعت الصادرات الى 19 % عما كانت عليه سنة 1988، وان الإنتاج الداخلي الخام ارتفع بمعدل 2.9 % سنة 1989، مما يدل على أن الاقتصاد الجزائري استرجع عملية نموه نسبيا[2].

2 -برنامج الاعتماد الائتماني الثاني من 3 جوان 1991 الى 30 مارس 1992

لجأت الجزائر مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي للحصول على أموال كافية لمواصلة الإصلاحات الاقتصادية من أجل إيجاد توازن على المستوى الكلي، حيث توصلت الجزائر الى اتفاق تحرير رسالة نية في 21 أفريل 1991 تم بموجبه تقديم 300 مليون دولار وتضمن ما يلي:

- اصلاح النظام الضريبي والجمركي والاستقلالية المالية للبنك المركزي
- تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الاعتبار لدينار الجزائري
- تحرير التجارة الخارجية والعمل على رفع الصادرات النفطية
- تحرير السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة[3].

كما حققت هذه الفترة نتائج التالية:

✓ انخفاض المديونية من27.67 مليار دولار سنة 1991 ثم الى 26.7 مليار دولار سنة 1992.

[1] براهمية أمال، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[2] قابوش فريال، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[3] قابوش فريال، نفس المرجع، ص 51.

- ✓ تحقيق فائض في ميزان التجاري والذي بلغ 4.70 مليار دولار حيث قدرت الصادرات بـــ 12.73 مليار دولار والواردات بـــ 8.3 مليار دولار.

لكن في بداية سنة 1993 سجل رصيد الخزينة عجزا قدر بـــ 100 مليار دج أي بنسبة 8.7 % من الناتج الإجمالي المحلي الداخلي ، وذلك راجع لقرارت الحكومة رفع أجور ورواتب العمال في 1991، وكذلك المساعدات الممنوحة الى فئة الشبكة الاجتماعية وبالإضافة الى انهيار أسعار النفط،حيث انخفض سعر البتوول الخام من 21.07 دولار للبرميل الى 17.65 مليار دولار.

أمام هذه المعطيات أصبحت الجزائر غير قادرة على تسديد ديونها ما دفعها الى إبرام اتفاق لتحقيق استقرار اقتصادي كمحاولة ثالثة سنة 1994، وإعادة جدولة الديون وتحقيق نمو اقتصادي قدره 3 % و6 % خلال سنة 1995، كما كان يهدف البرنامج الى تخفيض التضخم ومقاربته الى التضخم العالمي[1].

ثالثا: الاقتصاد الجزائري تحت مظلة برنامج التصحيح الهيكلي 1995- 1998

قصدت الجزائر صندوق النقد الدولي لإبرام اتفاق في إطار التصحيح الهيكلي لمدة 3 سنوات بدءاً من 22 ماي 1995 الى 21 ماي 1998، وقد قدر مبلغ هذا الاتفاق بـــ 169.28 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة أي 127.9 % من حصة الجزائر من الصندوق. وفي جويلية 1995 قامت الجزائر باتفاق إضافي لإعادة جدولة الديون مستحقة الدفع في 1 جوان 1995 و31 ماي 1998 المقرر تسديدها على 25 قسط، ولقد سمحت إجراءات إعادة جدولة 16 مليار دولار نتيجة للمفاوضات، كما تمحور البرنامج على تحقيق نمو متزايد واستقرار مالي وخلق مناصب شغل وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات وقد اتخذت عدة قرارات نذكر منها[2]:

- تحقيق معدل نمو سنوي مقدر بـــ 5 % من الناتج المحلي
- مقاربة معدل التضخم الى معدل الدول الشريكة للجزائر
- رفع الادخارات الوطنية لتمويل الاستثمارات العمومية بقدرة 5.5 % من الناتج المحلي
- تحقيق استقرار مالي
- تحقيق توازن في ميزان المدفوعات

وتميزت مدة الإصلاح الاقتصادي بتحقيق نمو اقتصادي موجب ، وكذا تحقيق فائض في الميزانية بفضل ارتفاع النسبي لأسعار البترول.

[1] معاذ صغير، مرجع سبق ذكره، ص 76.

[2] معاذ صغير، مرجع سبق ذكره، ص 77.

هدف هذا البرنامج الى تحسين الظروف المعيشية ل لسكان ومحاولة القضاء على البطالة ، وكذا الاهتمام بالبنى التحتية والمنشات الكبرى[1].

رابعا: الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصاديين 2001 الى 2009

خصص لهذا البرنامج مبلغ قدر بـــ 525 مليار دولار من أجل النهوض بالاقتصاد الجزائري، وكذا الالتزام بتهيئة المحيط الملائم والمناسب للاندماج في الاقتصاد العالمي، ومن أهداف هذا البرنامج مكافحة الفقر وخلق مناصب شغل وضمان التوازن الجهوي والإقليمي.

وفي سنة 2005 جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة مشاريع الإنعاش الاقتصادي، وذلك بعد تحسين الوضعية المالية نتيجة ارتفاع أسعار النفط سنة 2004 ليصل الى حدود 38.5 دولار، حيث خصص لهذا البرنامج ما قيمته 4203 مليار دج لتحقيق الأهداف التالية[2]:

- رفع معدلات النمو الاقتصادي
- تحسين المستوى المعيشي للفرد
- تطوير البنى التحتية والموارد البشرية
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة[3].

من خلال هذا برنامج الإنعاش الاقتصادي خصص مبالغ كبرى للتنمية المحلية والأشغال الكبرى، حيث بلغت 113 و210 مليار دولار على التوالي، كما خصص لدعم الإصلاحات ما نسبته 48 مليار دولار فقد تم إنشاء 728500 منصب شغل.

[1] معاذ صغير، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

[2] معاذ صغير، مرجع سبق ذكره، ص 78.

[3] قابوش فريال، مرجع سبق ذكره، ص 53.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر تراكم ر أس المال الإجمالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1980- 2018

فيما يلي سيتم التطرق الى بعض المفاهيم الأساسية حول الاقتصادي القياسي، منهجية الدراسة القياسية ثم نتائج الدراسة ومناقشتها.

المطلب الأول: لمحة تمهيدية عن الدراسة المستخدمة

أولاً: مفهوم الاقتصاد القياسي

لقد ظهر مصطلح الاقتصاد القياسي من طرف الاقتصادي النرويجي Ragnar a.k .Frisch سنة 1926، والذي يقصد به القياس الاقتصادي.

حيث عرفه الاقتصاديين Koopmans, Samuelson, Stone سنة 1954، على أنه التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية الحالية على أساس التماسك بين النظرية والملاحظة.

وعرفه Arthurs .Goldberger سنة 1964 على أنه أحد فروع العلوم الاجتماعية والذي يطبق أدوات النظرية الاقتصادية، الرياضيات والاستدلال الإحصائي لتحليل الظواهر الاقتصادية[1].

وهو مصطلح يوناني يتكون من كلمتين:

ECONOMIC تعني الاقتصاد

METRICS وتعني القياس أي القياس في الاقتصاد.

وعليه يعد الاقتصاد القياسي أحد فروع العلوم الاقتصادية التي تهتم باستخدام الأساليب الكمية في تحليل الظواهر الاقتصادية ووضع السياسات الاقتصادية واتخاذ القرارات الاقتصادية المثلى... الخ.

ثانياً: مراحل البحث في الاقتصاد القياسي

يمر القياس الاقتصادي بالمراحل التالية:

[1] ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم الجزائر 1989-2012**، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2014- 2015، ص 306.

1 -**مرحلة تعيين نموذج:** والتي تعنى بـــ

أ -تحديد متغيرات النموذج: ويقصد به المتغيرات المستعملة في النموذج وتنقسم الى نوعين متغيرات تابعة وغالبا تأخذ الرمز Y_i أو متغيرات مستقلة أو مفسرة X_i.

ب -تحديد النموذج: وهنا نفرق بين ثلاث أنواع من النماذج

- **النموذج الرياضي:** وهو عبارة عن تمثيل رياضي مبسط للنموذج الاقتصادي.
- **النموذج الاقتصادي:** هو عبارة عن النموذج الذي تقترحه النظرية الاقتصادية من خلال تحليلها للمتغيرات وتفسيرها لهم.
- **النموذج القياسي:** هو عبارة عن نموذج اقتصادي ورياضي في ذات الوقت يستخدم بيانات إحصائية واقعية[1]، ويأخذ الشكل التالي:

$$Y_i = B_0 + B_1 X_i + U_i, \qquad B_i > 0$$

2 -**مرحلة تقدير النموذج:** وتتضمن الخطوات التالية

أ -تجميع البيانات الإحصائية الخاصة بمتغيرات الدراسة

ب -تقدير معالم النموذج القياسي

3 -**مرحلة تقييم النموذج المقدر:** ويتضمن ثلاث أنواع

أ -التقييم الاقتصادي: معرفة مدى مطابقة حجم وإشارة قيم المعالم المقدرة للنظرية الاقتصادية

ب -التقييم الإحصائي: معرفة مدى الثقة الإحصائية للتقديرات الخاصة بمعالم النموذج

ت -التقييم القياسي: اختبار مدى صحة الفرضيات التي بني عليها النموذج[2].

ثالثاً: طرق البحث في الاقتصاد القياسي

للبحث في الاقتصاد القياسي عدة طرق ومناهج نذكر منها ما يلي:

1 -**مفهوم تحليل السلاسل الزمنية**

يعد تحليل السلاسل الزمنية من الأساليب الإحصائية للتنبؤ بقيم الظواهر في المستقبل ، فهي تعتمد على عنصر الزمن وقيمها المشاهدة ، حيث تكون القيم المشاهدة للسلسلة الزمنية هي المردود للزمن في فترات متسلسلة.

أ -**تعريف السلاسل الزمنية:** هي "عبارة عن مجموع المشاهدات المرتبة حسب الترتيب الزمني"[1].

[1] قوري يحي عبد الله، **الاقتصاد القياسي**، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2017- 2018، دور اسبيس، ص 4.

[2] قوري يحي عبد الله، نفس المرجع أعلاه، ص 04.

كما تعرف على أنها " مجموع القياسات أو المشاهدات أو البيانات والمرتبة بحسب فترات زمنية متعددة، ويفضل لقراءة هذه السلاسل استخدام عدد مناسب وليس قليل من تلك الفترات ، حيث أن التغيرات والتأثيرات يمكن أن تظهر وبشكل واضح لسلسلة بعدد من الفترات ولتكن 25 فترة أفضل من 15 فترة"[2].

ب -**مكونات السلسلة الزمنية:** تصنف السلسلة الزمنية الى صنفين

- **التغيرات المنتظمة:** هي التغيرات التي يتكرر ظهورها في السلسلة في مواضع ذات صفات محددة، وتتكون من مركبة الاتجاه العام، المركبة الدورية والمركبة الموسمية.
- **التغيرات غير المنتظمة:** تغيرات عرضية أو عشوائية.

2 -**تعريف التكامل المشترك:** هو تحديد العلاقة الحقيقية بين متغيرين، وذلك بكشف علاقة تكاملية طويلة الأجل أو ما يعرف بوجود إدماج مشترك[3]، فهي بذلك ترتكز على استقرارية السلاسل الزمنية أولا.

3 -**طريقة نماذج فترات الإبطاء:** وهو طريقة من طرق الانحدار المتباطئ

يمكن تعريفها بأنها " تلك النماذج التي تعتمد على السلاسل الزمنية حيث تكون فيها متغيرات متباطئة ضمن المتغيرات المستقلة وتسمى نماذج المتغيرات المتباطئة"، وترتكز على معيارين[4]:

أ -**نماذج ذات الفجوة الموزعة**

وتسمى بنماذج المتغير المستقل المتباطئ ويسمى كذلك بنماذج المتباطئات الموزعة، وفيها تعتمد القيم الحاضرة للمتغير التابع على المجموع المرجح للقيم الحاضرة والماضية للمتغير المستقل، بالإضافة إلى حد الخطأ العشوائي ولها صنفان:

- **المتباطئات الموزعة اللانهائية:** وهي لا يمكن تقدير معالمها لان عدد متغيراتها لا نهائي $k > n$ مما يناقض الشرط للقيام بدراسة العينة.
- **المتباطئات الموزعة المحددة:** تتضمن عددا محدودا من المتغيرات المستقلة في شكلها المتباطئ

---

[1] سمرين سمير خليل أبو راضي، **تحليل حجم تداول أسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان 1979- 2006**، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2009، ص 339.

[2] سمرين سمير خليل أبو راضي، المرجع أعلاه، نفس الصفحة.

[3] حايد حميد النشير الكريم ، **دراسة قياسية لعلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الجزائر 1966- 2015**، 2018/10/29، ص148.

[4] عبد المحمود محمد عبد الرحمن، **مقدمة في الاقتصاد القياسي**، الطبعة 01، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 1996، ص251.

ب نماذج الانحدار الذاتي المتباطئ

ويسمى بنماذج المتغير المتباطئ حيث يستخدم المتغير التابع بصورته المتباطئة ضمن المتغيرات المستقلة على الجانب الأيمن من نموذج الانحدار ليتخذ النموذج الصورة التالية[1]:

$$Y_t = B_0 + B_1 X_t + B_2 Y_{t-1} + U_t$$

المطلب الثاني: توصيف البيانات ومنهجية الدراسة

يتناول هذا الجانب من البحث قياس اثر تراكم رأس المال الإجمالي على النمو الاقتصادي في الجزائر ودراسة العلاقة طويلة الأجل، وما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات موضوع الدراسة. تم استقاء البيانات الخاصة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ومعدل النمو فيتراكم رأس المال الإجمالي كمتغير مفسر للفترة الزمنية الممتدة من 1980 الى 2018 من قاعدة بيانات البنك الدولي.

- يرمز لمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بـ GDP_{GR}
- يرمز لمعدل النمو فيتراكم رأس المال الإجماليب GCF_{GR}

الجدول رقم (II-08): توصيف بيانات الدراسة القياسية للفترة 1980- 2018

المتغيرات	المتوسط	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أدنى قيمة
GDP_{gr}	2.633	2.659	7.20	-5.40
GCF_{gr}	2.978	5.857	12.40	-16.50

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وباستخدام برنامج Eviews 8.

الأشكال (01) و(02) الموالية يمثلان بيانيا تطور معدلات نمو كل من تراكم رأس المال الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة 02، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص 460.

الشكل رقم (II-02): تطور معدلات تراكم راس المال الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 1980-2018

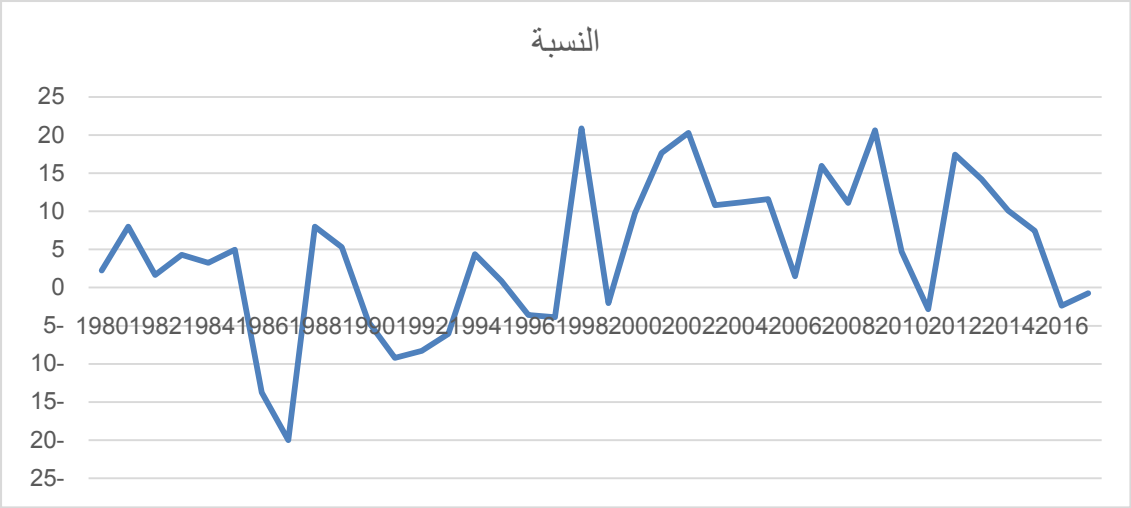

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

ان تراكم رأس المال الإجمالي يتأ ثر في حجمه تبعا للتغيرات التي تحدث على مستوى النمو الاقتصادي وهذا يظهر من خلال الشكل الموضح أعلاه، وقد نربطهما كذلك بالتغيرات في أسعار الوقود باعتباره الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها نمو الاقتصاد الجزائر وانخفاضه يؤدي الى تراجع نسبة التراكم الراسمالي والذي حقق ادنى نسبة له في سنة 1986 بسبب الازمة البترولية التي عرفها العالم في هذه الفترة اذ سجل انخفاضا قدره 20- %، اما ارتفاعه الملحوظ كان سنة 1998 بنسبة 20.87 % بسبب تحقيق معدلات نمو اقتصادية معتبرة ترجع الى الإصلاحات السياسية الاقتصادية الكلية في الجزائر التي دعمها صندوق النقد الدولي والتي كانت لها نتائج إيجابية على حجم التراكم الرأسمالي الإجمالي، والتي أدت الى توازن الميزانية والتوصل الى سعر فائدة موجب وتحرير التجارة الخارجية وتخفيض معدلات التضخم وغيرها من النتائج التي أعطت صورة جيدة للجزائر عند البنك الدولي [1] وصندوق النقد الدولي، ءذا الى جانب ارتفاع نسبة التراكم الراسمالي مرة أخرى في سنة 2009 الى 20.6 % ءذه السنة التي عرفت اثار ازمة 2008 (ازمة الرهن العقاري) والتي لم يتأثر حجم التراكم الجزائري بها بشكل ملحوظ وذلك بسبب الاحتياطات المتوفرة لها من سعر الصرف ما مكنها من المحافظة على نسبة التراكم الرأسمالي لديها، إلا أنه لم يستمر في الارتفاع بشكل متواصل حيث انخفض سنة 2016وتأثر نسبة التراكم الرأسمالي به، حيث سجل سعر البترول في هذه السنة ادنى انخفاض له في العشر السنوات الأخيرة اذ بلغ

[1] ناجي بن حسين، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، 2006-2007، ص 51.

2 حمزة كحال، **نفط الجزائر يسجل أدنى مستوى للأسعار في 10 سنوات**، مجلة العربي الجديد اقتصاد طاقة، اطلع عليه 2020/06/11، 2017.

44.28 دولار للبرميل مقارنة بـــ 2013 التي بلغ فيها سعر البرميل 109.38 دولار، والذي كانت له نتائج سلبية على الموازنة العامة في الجزائر متمثلة في ارتفاع عجز الموازنة من 1.4 % من إجمالي الناتج المحلي في عام 2013 الى 15.7 % من هذا الإجمالي في 2016 وانخفاض حجم التراكم الرأسمالي.

الشكل رقم (II-03): تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1980- 2018

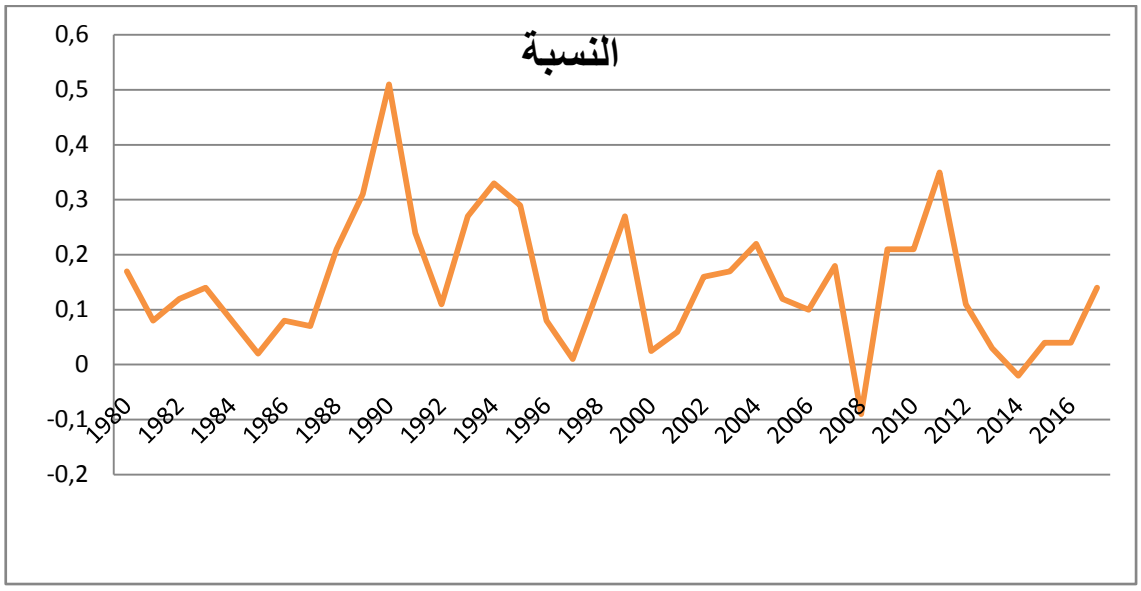

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي كان متذبذب خلال الفترة 1980 الى 1988، خاصة في أواخر سنة 1985، وفي فترة 1988- 1990 بدا معدل النمو في تزايد وذلك راجع الى تحسن في أسعار البترول.

وفي فترة 1990- 1994 انخفض معدل النمو الاقتصادي بسبب الركود الاقتصادي نتيجة انهيار أسعار النفط وارتفاع المديونية الخارجية، وقد ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في الفترة 1994 الى 1998، وذلك بسبب الإصلاحات التي دعمها صندوق النقد الدولي والإصلاحات التي قامت بها الدولة على مستوى القطاعات و التسهيلات التي قامت بها للانفتاح نحو العالم الخارجي والمتمثلة في تحرير الأسعار والمعاملات الدولية والتعريفات الجمركية، وفي 1998عرفت انخفاض بسبب أزمة 1998 التي أدت الى انخفاض أسعار البترول مما أدى الى انكماش الصادرات وارتفاع الاستيراد.

وفي الفترة من 2000 الى 2010 كانت معدلات النمو متذبذبة نسبيا، حيث بلغت سنة 2008 أدنى قيمة لها بنسبة 0.09- بسبب الأزمة العالمية في 2008 والتي أثرت على الاقتصاد العالمي، مما خفض الطلب على البترول، وفي 2010 الى 2014انخفض رغم ان اسعار البترول كانت مرتفعة في هذه الفترة وذالك راجع الى انخفاض انتاج الهيدروكربونية ،ثم عرف تحسنا بسبب الارتفاع الطفيف في أسعار البترول خلال سنة 2015-2018.

من خلال تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي تبين أن النمو الاقتصادي في الجزائر مرهون بتقلبات أسعار البترول في سوق النفط بسبب الاعتماد شبه الكلي للاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات للجزائر.

كل هذه الإصلاحات والبرامج التنموية والوسائل والإمكانيات التي قامت بها الدولة من أجل النهوض بالاقتصاد الجزائري ورفع من معدلات تراكم رأس المال الذي يعتمد على الادخار والاستثمار بشكل كبير لأنه يعتبر من المتغيرات الاقتصادية المفسرة لناتج المحلي الإجمالي ويعبر عن الحالة الاقتصادية لدولة ما، بحيث كلما كان معدل النمو لناتج المحلي الإجمالي في تحسن أو متذبذب كلما كان تراكم رأس المال كذلك على نفس الحال، فقد قامت الدولة بهذه الإصلاحات والبرامج التنموية بهدف تحقيق معدلات سنوية منخفض والانفتاح على العالم الخارجي.

1 -تحديد النموذج ومنهجية الدراسة

أ -تحديد النموذج

تعتمد هذه الدراسة على نموذج قياسي يتخذ متغير مفسر واحد وهو معدل تراكم ر أس المال الإجمالي كما جاء في العديد من الدراسات السابقة ، وذلك من أجل تبيان الأثر المباشر لتراكم رأس المال الإجمالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980 الى 2018، وانطلاقا من ذلك فإن نموذج الدراسة يأخذ الشكل التالي:

$$GDP_{GR}=f(GCF_{gr}) \quad \text{.....1}$$

ب -منهجية الدراسة

من أجل اختبار العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات موضوع الدراسة تم اعتماد منهجية حديثة وهي طريقة الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (The Auto-Regressive Distributed Lag(ARDL ، حيث يتميز هذا الاختبار عن غيره من اختبارات التكامل المشترك في كونه لا يتطلب أن تكون العينات موضوع الدراسة كبيرة فهو يصلح للعينات الصغيرة كما أنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية موضوع الدراسة كلها متكاملة من الدرجة الأولى، وإنما يشترط فقط أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2) أو أكثر، وعليه فطريقة الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع تقبل السلاسل المستقرة عند مستوياتها

I(0) أو المستقرة عند الفرق الأول I(1) أو خليط من الاثنين . على عكس بعض طرق التكامل المشترك التي تتطلب أن تكون كل السلاسل مستقرة عند الفرق الأول أي من الدرجة الأولى فقط لكي تصلح لاختبار التكامل المشترك.

إن نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام ، كما أن نموذج (ARDL) يعطي أفضل النتائج للمعلمات طويلة الأجل ويمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل ، حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المفسرة وتقدير المعلمات في المديين الطويل والقصير، ولتحديد فترات الإبطاء ما يدعى بطول فترات الإبطاء الموزعة (n) يتم استخدام المعيار (SBC).

تتضمن طريقة اختبار بيساران تقدير معادلة تصحيح الخطأ الشرطي (غير المقيد) لنموذج حدود الارتباط الذاتي المتباطئ الموزع كآلاتي:

$$\Delta GDP_{(GR)t} = \delta_0 + \sum_{k=1}^{n} \delta_{1k}\, \Delta GDP_{(GR)t-k} + \sum_{k=1}^{n} \delta_{2k}\, GCF_{(GR)t-k} + \pi_1 GDP_{(GR)t-k} + \pi_2 \mathrm{GCF}_{(GR)t-k} + \varepsilon t$$

يشير الرمز:

Δ: الفروق في المتغيرات موضوع الدراسة معلمة المتغير التابع (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي) المبطأ لفترة واحدة على يسار المعادلة

π: معلمات العلاقة طويلة الأجل

δ: معلمات الفروق الأولى والتي تدل على معلمات الفترة القصيرة

δ0، εt: الجزء القاطع وأخطاء الحد العشوائي على التوالي

يتضمن اختبار نموذج حدود الارتباط الذاتي المتباطئ الموزع Autoregressive Distribute Lag Bounds Test (ARDL) في الأول اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وإذا تأكدنا من وجود هذه العلاقة ننتقل إلى تقدير معلمات الأجل الطويل وكذا المعلمات قصيرة الأجل ، ولأجل هذا نقوم بحساب الاحصاءة (F) من خلال اختبار (Wald test)، حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج ما يعني غياب علاقة توازنية طويلة الأجل:

$$H0: \pi1 = \pi2 = 0$$

مقابل الفرض البديل القائل بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل على مستوى متغيرات النموذج:

$$H1: \pi1 \neq \pi2 \neq 0$$

بعد القيام باختبار (Wald test) يتم مقارنة الاحصاءة (F) المحسوبة مع نظيرتها الجدولية والتي وضعها كل من Pesaran and Pesaran (1997)، حيث نجد بهذه الجداول قيم حرجة للحدود العليا والدنيا عند حدود معنوية مبينة لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات موضوع الدراسة، فإذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم أي نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرض البديل القائل بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات موضوع الدراسة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة لـ (F) أقل من الحد الأدنى للقيم فأننا نقبل فرضية العدم، وأما إذا وقعت القيمة المحسوبة ل ــ (F) ضمن مجال الحد الأعلى والأدنى فإن الاختبار يكون غير محسوم.

المطلب الثالث: نتائج الدراسة القياسية ومناقشتها

1 -إجراء اختبار جذر الوحدة

يهدف هذا الاختبار إلى تحديد درجة استقرار السلاسل الزمنية موضوع الدراسة

جدول رقم (II-09): نتائج اختبار ديكي فولر المعدل ADF لجذر الوحدة

السلسلة الزمنية	الرتبة	المستوى		الفرق الأول	
		ثابت فقط	ثابت واتجاه	ثابت فقط	ثابت واتجاه
GDP_{gr}	I(0)	-5.12***	***-4.91	***-6.64	***-6.48
GCF_{gr}	I(1)	-1.30	-2.15	***-5.77	***-5.68

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام Eviews 8

ملاحظة: العلامات النجمية ***، **و* تدل على رفض فرضية العدم القائلة بعدم استقرار السلاسل الزمنية عند مستويات المعنوية التالية 01 %، 05 % و10 % على الترتيب.

يمكن أن نستخلص من الجدول أعلاه أن سلسلة النمو الاقتصادي مستقرة عند المستوى باستخدام اختبار جذر الوحدة (ADF) بينما السلسلة المتعلقة بتراكم رأس المال الإجمالي فجاءت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول.

هذه النتائج تؤكد لنا إمكانية استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لإجراء اختبار التكامل المشترك.

2 -اختبار التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

بالانتقال إلى اختبار الحدود الموزع (ARDL) يوضح الجدول الموالي نتائج حساب إحصائية (F)، حيث جاءت قيمة (F) أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة الجدولية، هذه النتائج تدعم رفض فرضية العدم عند درجة معنوية 5 % ما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل النمو في الناتج المحلي ومعدلات تراكم رأس المال الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (II-10): اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأجل

طول فترة التباطؤ	المحسوبة F-Statistic	الاحتمال P.-Value	النتيجة
طول فترة التباطؤ = 1	6.8617	0.003 **	وجود علاقة تكامل مشترك
طول فترة التباطؤ = 2	4.4770	0.020	
طول فترة التباطؤ = 3	4.6756	0.018	
القيم الحرجة	الحد الأعلى	الحد الأدنى	
عند مستوى معنوية 1 %	7.84	6.84	
عند مستوى معنوية 5 %	5.73	4.94	
عند مستوى معنوية 10 %	4.78	4.04	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Microfit 4.1

ملاحظة: العلامات النجمية ***، **و* تدل على التوالي على مستويات المعنوية التالية 1 %، 5 % و10 % على الترتيب، الحدود العليا والدنيا للقيم الحرجة مستقاة من الجدول III CI (iii) المتعلق بالثابت غير المقيد بدون اتجاه[1].

3 -التوازن طويل الأجل

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين معدلات تراكم رأس المال الإجمالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، سيتم قياس العلاقة طويلة الأمد في إطار نموذج (ARDL)، وتتضمن هذه المرحلة الحصول على المعلمات في الأجل الطويل كما هو موضح في الجدول أدناه حيث تم الاعتماد على فترات التباطؤ وفق معيار (Schwarz Bayesian Criterion).

[1] M. H. Pesaran, Y. Shin and R. J. Smith, 2001, P 300.

الجدول رقم (II-11): مقدرات معلمات طويلة الأجل

Variables	Coefficients	T-Ratio	P-Value
C	1.8204	4.0808	0.000***
	0.2868	4.0654	0.000***
R^2=0.46944			
Adjested R^2= 0.43752			
Akaike info criterion= -72.5695			
Schwarz criterion = -74.9448			
F-statistic = 14.6121***			
DW-Statistic= 2.0957			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Microfit 4.1

ملاحظة: حسب معيار SBC تم اختيار القيم المتباطئة التالية (1.0) لنموذج (ARDL) المناسب لهذه الدراسة، في حين تشير *** ، **و* الى مستويات المعنوية 1 %، 5 %، 10 % على التوالي.

نلاحظ أن معلمة الأجل الطويل لمعدلات النمو في تراكم رأس المال الإجمالي في الجزائر جاءت إحصائيا معنوية عند درجة معنوية 1 %، كما أنها جاءت بإشارة موجبة، ما يعني أن التغير بوحدة واحدة في معدلات النمو الخاصة بتراكم رأس المال الإجمالي سيؤثر بـ 0.2868 وحدة في زيادة النمو الاقتصادي، وهذه قيمة معتبرة تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر ، وأن معدلات تراكم ر أس المال الإجمالي في هذا النموذج تفسر تقريبا 46 % من التغير في المتغير التابع وهو النمو الاقتصادي ضمن حدود النموذج، أما 54 % من التغير الذي بقي فيعزى الى متغيرات أخرى هي غير متضمنة في هذا النموذج.

4 -نموذج تصحيح الخطأ

بعد تقدير معلمات الأجل الطويل نمر الى تقدير معلمات الأجل القصير وبالتحديد تقدير نموذج تصحيح الخطأ، فالنتائج موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (II-12): نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج الـ (ARDL)

Variables	Coefficients	T-Ratio	P-Value
ΔC	1.3773	2.9866	0.005***
	0.21705	4.2706	0.000***
ECT_{t-1}	-0.75659	-5.8556	0.000***
R^2=0.555555			
Adjested R^2= 0.52861			
Log-likelihood= -69.5695			
F(2, 33)=20.6246***(0.000)			
DW-Statistic= 2.0957			
ECT_{t-1} = GDP gr - 0.2868 GCF gr - 1.8204 C			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Microfit 4.1

ملاحظة: حسب معيار SBC تم اختيار القيم المتباطئة التالية (1.0) لنموذج (ARDL) المناسب لهذه الدراسة، في حين تشير ***، **و* إلى مستويات المعنوية 1 %، 5 %، 10 % على التوالي.

نلاحظ أن معلمة الأجل القصير لمعدلات تراكم رأس المال في نموذج تصحيح الخطأ كانت إحصائيا معنوية عند الفرق الأول بدرجة معنوية 1 %، كما نجد أنها جاءت بإشارة موجبة ما يعني أن الجزائر تستفيد من تراكم رأس المال الإجمالي في الأجل القصير ،ذلك انه يدعم الكثير من القطاعات الاقتصادية والإنتاجية والاستثمارية وغيرها، كما اظهر الأثر الايجابي في الأجل الطويل إن معلمة حد تصحيح الخطأ ECT_{t-1} تساوي 75 %- ونلاحظ معنويتها عند درجة 1 %، وهذا يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل وأن الإشارة السالبة لحد تصحيح الخطأ توضح أن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، حيث تقيس هذه المعلمة سرعة العودة الى وضع التوازن في الأجل الطويل والتي جاءت جيدة في هذا النموذج.

5 اختبار استقرار النموذج (Stability Test)

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من المجموع التراكمي للبواقي CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5 %. وعلى ضوء ذلك تم تطبيق هذين الاختبارين المقترحين من قبل Brown, Dublin, وEvans (1975).

الشكل رقم (II-04): المجموع التراكمي للبواقي للنموذج المقدر

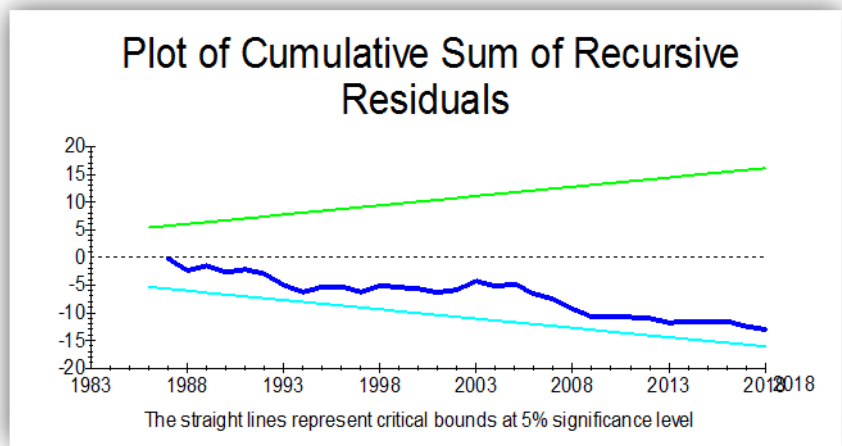

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Microfit 4.1

الشكل رقم (II-05): المجموع التراكمي لمربعات البواقي

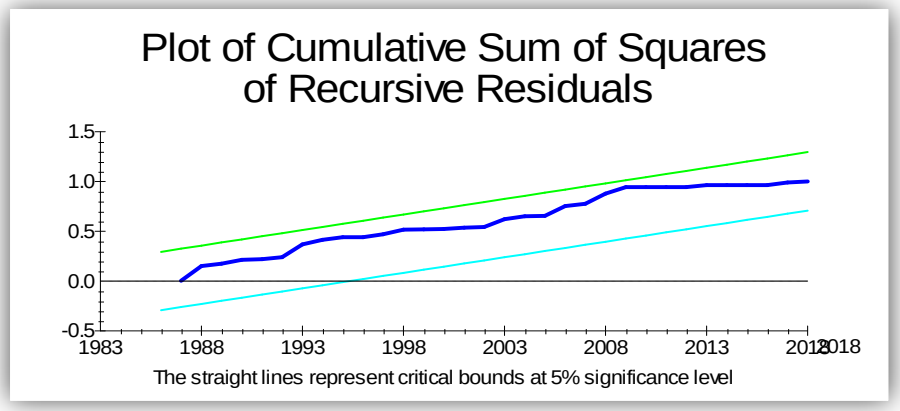

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Microfit 4.1

من خلال الرسم البياني نلاحظ أن كل من اختبار المجموع التراكمي للبواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي يعبران داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرين الى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5 %.

المطلب الثالث :تحليل وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية

بعد القيام بالدارسة القياسية التي تجمع بين تراكم رأس المال الإجمالي والنمو الاقتصادي توصل الدراسة الى أهم النتائج وهي:

- من الناحية الاقتصادية: إن زيادة في تراكم رأس المال بنسبة 1% يؤدي الى زيادة في النمو الاقتصادي بـــ 0.2868 في النموذج المقدر خلال الدراسة في الاجل الطويل (نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع)، كما جاء في نظرية هاري دومار التي تطابقت مع نتيجة الدراسة الذي ركز على العلاقة بين الادخار والاستثمار والناتج بحيث قال أن معدل النمو يمكن أن يزداد من خلال رفع نسبة الادخار مما ينتج استثمار الذي يؤدي الى تزايد في تراكم راس المال.
- أما من الناحية الإحصائية: فقد اجتاز النموذج جميع الاختبارات الإحصائية بنجاح مما أهله للاختبارات القياسية التي كانت النتيجة متشابهة مع النتائج التي توصل إليها كل من البار سعد ومحمد البار، شعبان همام، موسى خلف، جيسيكو 2013 وتقارير البنك الدولي ... الخ.
- أما من الناحية القياسية: نستخلص أن السلاسل الزمنية كانت مستقرة عند المستوى، كما أن النموذج اجتاز كل الاختبارات.

لقد اتخذت الجزائر إصلاحات وبرامج تنموية للنهوض بالنمو الاقتصادي وتراكم رأس المال التي ساهمت في دفع عجلة الاقتصاد لدولة، كان ضمن هذا البرنامج دعم الإصلاحات الفلاحية والصيد البحري، نهوض بالتنمية المحلية، بناء البنى التحتية وتطوير الأشغال الكبرى، الموارد البشرية، غير أنها اصطدمت هذه البرامج بالأزمات الاقتصادية التي كانت تعيق سيرورة العمل وذلك راجع لاعتماد الجزائر على قطاع المحروقات.

فعلى الجزائر البحث عن موارد مالية أخرى خارج قطاع المحروقات وكذلك تنويع في اقتصادها والبحث عن سبل التعاون بين البلدان وتطوير البنى التحتية ومنشات الكبرى، منح فرص للمؤسسات الخاصة بعملية الاستثمار ومنح تسهيلات وتهيئة المرافق العمومية.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تم تحليل واقع تراكم رأس المال الإجمالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال تتبع المسار التنموي في الجزائر الى جانب المخططات والإصلاحات المعتمدة خلال فترة الدراسة وتوضيح نسب تقلب تراكم رأس المال الإجمالي في ظل الظروف الاقتصادية، السياسية والأمنية التي عرفتها الجزائر، وكذلك القيام بدراسة قياسية لأثر تراكم رأس المال الإجمالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980 الى 2018، وذلك باستخدام منهج التكامل المشترك للانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ADRL والذي أكد وجود علاقة موجبة وطردية بين تراكم رأس المال والنمو الاقتصادي بالجزائر في الأجل الطويل والقصير مع إمكانية العودة الى التوازن استنادا الى نموذج تصحيح الخطأ.

خاتمة

تعد العلاقة بين التراكم الرأس مالي والنمو الاقتصادي إحدى أهم العلاقات الاقتصادية التبادلية، فالتراكم الرأس مالي القوي يسمح بتجميع موارد وفيرة للاقتصاد وذلك للاستثمار وخلق القيمة المضافة ما يرفع الإنتاج وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، ومن جهة أخرى فالزيادة في النمو الاقتصادي تسمح بحشد المدخرات الاقتصادية والمالية وزيادة التراكم الرأس مالي تلقائيا. جاءت هذه الدراسة لقياس أثر تراكم رأس المال الإجمالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980- 2018، وذلك من خلال فصلين أساسيين حيث تناول الفصل الأول الجانب النظري والمفاهيمي لتراكم رأس المال الإجمالي من خلال تعريفه ومصادره ومؤشراته، وكذلك الإطار النظري ل لنمو الاقتصادي من خلال مفهومه وطرق قياسه ونظريات ونماذج النمو الاقتصادي، ثم التطرق لأ دبيات تراكم رأس المال ونمو الاقتصادي الى جانب مسح للدراسات السابقة حول هذا الموضوع.

أما الفصل الثاني فقد تناول الجانب التطبيقي القياسي، حيث تم تحليل واقع تراكم رأس المال الإجمالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980- 2018 وتقدير العلاقة بين تراكم رأس المال الإجمالي والنمو الاقتصادي باستعمال طريقة التكامل المشترك لمنهج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع.

نتائج الدراسة

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- تكمن أهمية النمو الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة
- إن الزيادة في تراكم رأس المال تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.
- العلاقة بين المتغيرين النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال ترتبط بالعوامل والظروف السائدة خلال الفترة المدروسة
- توصلت الدراسة الى وجود تكامل مشترك بين التراكم الرأس مالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة
- العلاقة بين النمو لاقتصادي وتراكم رأس المال الإجمالي في الجزائر في المديين الطويل والقصير جاءت ايجابية.
- إن تجميع الموارد الوفيرة للاقتصاد وخلق القيمة المضافة يؤدي الى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي.
- جاءت نتائج هذه الدراسة في العلاقة بين تراكم رأس المال الإجمالي والنمو الاقتصادي في الجزائر متوافقة مع دراسة بن البار سعد ومحمد البار بعنوان تقدير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي

المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، ودراسة أبو شعبان همام بعنوان تأثير التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي لدول العربية، وكذلك دراسة جيسيكو تحت عنوان أثر إجمالي تكوين رأس المال الثابت في دعم النمو الاقتصادي لدول التالية رومانيا، بلغاريا، جمهورية التشيك وبلواندا والمجر، حيث توصلت الدراسات الى وجود علاقة ايجابية بين تراكم رأس المال الإجمالي والنمو الاقتصادي، كما جاءت دراسة صندوق النقد الدولي والمنظمة الأمم المتحدة لتجارة والتنمية الى وجود نتيجة ايجابية بين المتغيرين.

- وتعارضت هذه الدراسة مع دراسة محمد دياب طبيخ بعنوان أثر تكوين رأس المال على النمو الاقتصادي سوريا بحيث توصلت الدراسة الى عدم وجود علاقة معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي وتكوين رأس المال بأن العوامل الأخرى المحددة لظروف الاستثمارات كانت أكثر فاعلية من تأثير معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي.

توصيات الدراسة

بناء على النتائج المتوصل إليها يمكن صياغة التوصيات التالية:

- ✓ يجب الاهتمام بجميع القطاعات خارج قطاع المحروقات وذلك للمساهمة في زيادة النمو الاقتصادي، واستغلال الإمكانيات والموارد المادية والبشرية المتاحة.
- ✓ تشجيع الادخار العائلي والاقتصادي لتوفير الموارد اللازمة للاستثمار.
- ✓ نقل خبرة بعض البلدان في آليات استغلال التراكم الرأس مالي بالصورة المثلى لضمان نمو اقتصادي متوازن ومستمر.

آفاق الدراسة

تطرح هذه الدراسة آفاقا بحثية مستقبلية والتي نذكر منها ما يلي:

- ➢ استخدام نماذج بانل ل قياس أثر تراكم رأس المال الإجمالي على النمو الاقتصادي في الدول الإفريقية.
- ➢ سبل وآليات تطوير وتنمية التراكم الرأس مالي في البلدان النامية.
- ➢ النموذج الياباني في تنمية التراكم الرأس مالي لرفع النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع

- **المصادر باللغة العربية**

1/ الكتب

1. اعتصام الشكرجي وإبراهيم محسن عجيل، **الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدول** ، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن عمان، 2015.
2. أمانة الاونكتاد، **زيادة أوجه التآزر الى أقصى حد ممكن بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في الدول النامية**، 2010.
3. خالد مصطفى قاسم ، **الطاقة الاستيعابية للاستثمار بين التقويم واستراتيجيات التصنيع** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
4. سارة بوراس، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات الجزائرية في ظل المنظمة العالمية للتجارة 2000-2014**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
5. عبد المحمود محمد عبد الرحمن، **مقدمة في الاقتصاد القياسي**، الطبعة 01، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 1996.
6. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق** ، الطبعة 02، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000.
7. قدي عبد المجيد، **مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية وتقييمية** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
8. قوري يحي عبد الله، **الاقتصاد القياسي**، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، دور اسبيس، 2017-2018.
9. ماهر أبو المعاطي علي، **الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة معالجة محلية ودولية وعالمية لقضايا التنمية**، الطبعة01، دار النشر المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، يناير 2012.
10. محمد العربي ساكل، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، دار الفجر، القاهرة، 2006.
11. مخلوفي عبد العالي، **الاقتصاد الجزائري في ظل أزمة النفط دراسة مقارنة بين أزمتي 1986-2014**، بجامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017-2018.
12. مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات** ، جامعة البلقان التطبيقية، الطبعة 1، دار وائل للنشر، الأردن- عمان، 2007.
13. موسى خلف عواد، **تطور الرأسمالي في البلدان النامية**، الطبعة 01، دار المنهجية للنشر والتوزيع، اليابان، 2016.

14. وليد عبد المجيد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية للإنفاق الحكومي دراسة تقيمية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2010.

2/ الرسائل والأطروحات الجامعية

15. أبو شعبان همام، **أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية لدول عربية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، الجامعة الإسلامية، بغزة، 2016.
16. براهمية أمال، **محاضرات في قياس اقتصاد جزائري**، موجهة لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، السنة الجامعية 2015- 2016.
17. بن الوليد فاطمة والشريف شريفة ، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1971- 2016**، مذكرة نيل شهادة الماستر الأكاديمي تخصص اقتصادي نقدي وبنكي، جامعة احمد دراية الجزائر، السنة الجامعية 2018- 2019.
18. بن رمضان نعيمة، **الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في النمو الاقتصادي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد ملحقة مغنية، 2015- 2016.
19. بن عوالي خديجة، **استخدام العوائد النفطية دراسة مقاربة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج**، 1971-2016 مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، جامعة وهران، 2015.
20. بن قبيلة زين الدين، **أثر التطور المالي على النمو الاقتصاد ي في الجزائر**، أطروحة الدكتوراه جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان 2016.
21. حامي كريمة ، **العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية خلال الفترة 1970- 2016**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، السنة الجامعية 2017-2018.
22. حايد حميد النشير الكريم ، **دراسة قياسية لعلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الجزائر 1966- 2015**، 2018/10/29.
23. جندي مراد، **دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الادخار في الجزائر 1970-2004**، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2005- 2006.
24. سمرين سمير خليل أبو راضي، **تحليل حجم تداول أسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان 1979- 2006**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2009.
25. صياد شاهيناز، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير.

26. ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم الجزائر 1989-2012**، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2014- 2015.

27. عبد الجليل هجيرة، **العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري** ، رسالة الدكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018، بتصرف.

28. عدة محمد، **تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة الممتدة من 1990-2014**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم التجارية، تخصص تجارة ولوجسيتيك اورو متوسطي، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، السنة الجامعية 2015-2016.

29. فارس فضيل، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، 1998.

30. قابوش فريال، **أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2015-2016**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة أم البواقي، العربي بالمهيدي، السنة الجامعية 2017-2018.

31. مراد، **دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الادخار في الجزائر 1970-2004**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، 2005- 2006.

32. معاذ صغير، **تقدير دالة النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص علوم تجارية فرع تقنيات كمية التسيير، جامعة لمسيلة، 2013- 2014.

33. ناجي بن حسين ، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة منثوري، قسنطينة، 2006-2007.

3/ المجلات والتقارير المنشورة والملتقيات .

34. أحمد سلامي، **مدخرات القطاع العائلي في الجزائر بين الواقع والطموح دراسة تحليلية للفترة 1970-2013**، المجلة الجزائرية للتنمية، العدد 02، كلية العلوم التجارية والاقتصادية، جامعة ورقلة، 2015.

35. العباس بلقاسم، **سياسة أسعار الصرف**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد23، نوفمبر2003.

36. أيان مالكدونالد، **لغز رأس المال** ، مجلة التمويل والتنمية، دار النشر صندوق النقد الدولي ، واشنطن، 2001.

37.بن البار أمحمد، **أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على القيمة المضافة** ، ملتقى دولي إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي، 2018، جامعة لونيسي البليدة.

38.بن البار سعد وامحمد بن البار تقدير العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر وفق برنامج EVIWS ملتقى جامعة مسيلة 2013على الرابط التالي –ouvertour economique/bdf

39.جيسكوا اثراجمالي تكوين راس المال الثابت في دعم النمو الاقتصادي في رومانيا بلغاريا وجمهورية التشيك وبلوندا والمجر خلال الفترة 2003–2009.–ouvertour economique/bdf جامعة الحاج لخضر باتنة

40. حمزة كحال، **نفط الجزائر يسجل أدنى مستوى للأسعار في 10 سنوات**، مجلة العربي الجديد اقتصاد طاقة، اطلع عليه 2020/06/11، 2017.

41.خبراء صندوق النقد الدولي، **أفاق الاقتصاد العالمي** ، الطبعة العربية دار الإصدار والنشر ، واشنطن، 2018.

42.ريخا وجود علاقة في المدى القصير و المدى الطويل بين كل من تكوين راس المال والنمو الاقتصادي ملتقى في الهند سنة 2011.ouvertour–economique/bdf جامعة الحاج لخضر باتنة.

43. سرعد عبد نجم العبدلي ، **تحليل العلاقة السببية بين إجمالي تكوين ر أس المال الثابت والناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي العراقي**، مجلة العلوم الاقتصادية 1980– 2010، جامعة بغداد، المجلد 19، العدد 73، 2013.

44.عبد القادر مشدال، **تجربة الجزائر في الانتقال الى اقتصاد السوق وإشكالية تطور الصناعة** ، مجلة الأبحاث الاقتصاديةالعدد 12, جامعة البليدة، 2013, اطلع عليه بتاريخ 2020/05/18.

45.غيده فله، **أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (1980–2014)**، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، العدد 03، جوان 2017.

46.كانو واوزرومبا **تاثير تكوين راس المال على النمو الاقتصادي في نيجيري** ملتقى باستخدام نموذج فار سنة 2013pdf/economique–ouvertour جامعة الحاج لخضر باتنة

47.محمد خيضر، **الاستثمار الأجنبي المباشر**، جامعة بسكرة، الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية دورية دولية علمية محكمة، العدد 08، 2001.

48.مخلوفي عبد العالي، **الاقتصاد الجزائري في ظل أزمة النفط دراسة مقارنة بين أزمتي 1986-2014**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017- 2018.

49.محمد دياب طبيخ اتر تكوين الراسمالي في النمو الاقتصادي ملتقى في سوريا خلال الفترة 1990-2010 العدد/لعام 2017 جامعة حلب

50.هني محمد نبيل وبن مريم محمد تقدير العلاقة بين النموالاقتصادي والنمو البشري في الجزائر

51.ملتقى الدولي .

5/ المواقع الإلكترونية

52.البنك الدولي، **مصادر تراكم رأس المال الإجمالي عند البنك الدولي**، ترجمة وتعريف مصطلح، اطلع عليه في 2020/05/24، متوفر على الموقع CapitalAccumulationMeemapps.com

53. البنك الدولي، أطلع عليه بتاريخ 2020/02/04، على الساعة 08:30، متوفر على الرابط data/albankaldawali.org

54.الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، **نظريات النمو والتنمية الاقتصادية**، 2019، متوفر على الموقع www.politics.dz.com

55.جلال خشيب، **النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات** ، جامع الكتب الإسلامية، 2014، اطلع عليه بتاريخ 2020/05/18 متاح على الموقع www.alukah.net

56.صخري محمد ، **نظريات النمو والتنمية الاقتصادية** ، مجلة الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2016، اطلع عليه يوم 2019/06/06، متوفر على الموقع https://www.politics.dz.com

57.ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر1989- 2012**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2014- 2015، الجزائر، دار المنظومة، اطلع عليه بتاريخ 2020/05/10، متوفر على الرابط https//www.univ_bouira.Dz

58.رعد مجيد العاني، **مفهوم الاستثمار ومكوناته وعناصره** ، ملخصات الأسواق المالية، 2019، اطلع عليه في 2020/03/18، متاح على الرابط https://university tifestyle

59.عماد الدين احمد المصبح، **قياس مخزون رأس المال القطاعي في سوريا 1992-2010**، بحوث عربية، جامعة القصيم السعودية، العددان 27- 28، 2014، متوفر على الموقع https://Platform.almanhal.com

60.فرانسوا بورجوينيون ، **أين تكمن ثروة الأمم؟** ، الطبعة العربية مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، واشنطن، 2008، متاح على الموقع 101opuboarab34855، بتصرف.

61.كارلو كافيرو، **ملخص رأس المال لكارل ماركس،** الفصل التاسع، دار النشر الكلب الأحمر، إيطاليا، 2008، أطلع عليه يوم 2019/12/20 على الساعة 20:18، متوفر على الموقع https//m.marefa.org .

62.محمد عبد النبي محمد السلام تحليل وقياس العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي واجمالي تكوين راس المال الثابت خلال الفترة 1980-2013دراسة مقارنة بين مصر والسعودية جامعة كفر الشيخ مصر www/reseachagate/net

63.زادية معلالة ومليكة درويش ، **أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 2001- 2014**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2014-2015، متوفر على الرابط M_330.170.pdf

64.رودولف هيلفردينغ، **تراكم رأس المال وإشكالية إعادة الإنتاج 2019**، ملف روزا الحمراء، العدد 22، متوفر على الموقع bidayatmag.com

- **المصادر باللغة الفرنسية**

1/ Les Ouvrages

65. Bafd, **Perspectives économiques en Afriqu**, 2004.

2/ Les Mémoires

66. Pesaran M.H, Pesaran B, **Working with Microfit 4.0: Interactive Econometric Analysis**, Oxford, University Press, 1997.
67. Stitout Malika, **Les mécanismes bancaires**, mémoire de magister, algérie, juin, 2001.

3/ Rapports

68. Collections Statistiques N166/2011, ONS, Alger.

4/ Sites internet

69. word investment report. 201ww unctad.org

أثر تراكم رأس المال الإجمالي على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية للفترة 1980-2018

The Impact of Gross Capital Formation on Economic Growth in Algeria

An Empirical study for the period 1980-2018

By: Baali Fatima Hanin Houria **Supervisor**: Lemtaouch Latifa

الملخص

يعتبر تراكم رأس المال أحد أهم العوامل المساعدة على تجميع الموارد لقيام الاستثمارات والتوسع الإنتاجي، والجزائر شأنها شأن البلدان الأخرى تسعى جاهدة لتعزيز التراكم الرأس مالي لتحسين النمو الاقتصادي. يهدف هذا البحث الى قياس أثر التراكم الر أس مالي الإجمالي على النمو الاقتصادي في وضع الجزائر خلال الفترة 1980-2018 وذلك باستخدام منهجية التكامل المشترك ، خلصت الدراسة الى وجود علاقة إيجابية طويلة وقصيرة المدى بين متغيرات الدراسة ، كما توصي الدراسة بتشجيع قطاع العائلات والقطاع الخاص والعام على حشد المدخرات لتوفيرها للعملية الاستثمارية.

الكلمات المفتاحية: تراكم رأس المال الإجمالي، النمو الاقتصادي، الجزائر، التكامل المشترك.

Abstract:

Capital accumulation is considered as one of the most important factors helping to pool resources for investments and productive expansion. Like other countries, Algeria is striving to promote capital accumulation to improve its economic growth. This research aims to measure the effect of gross capital formation on economic growth in Algeria during the period 1980-2018 by using the co-integration analysis. The study concluded that there is a positive long and short-term relationship between the studied variables. The study also recommends encouraging the family, private and public sectors to mobilize savings to provide them for the investment process.

Keywords: Gross Capital Formation, Economic Growth, Algeria, Co-integration Analysis.